

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

الجلسة **٦١٤٤**
الأربعاء، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ٠٠/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيدإلكن	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد موغويا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو تشين مين
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

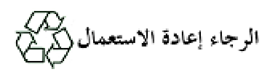
قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2009/300)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

09-37193 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2009/300)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل صربيا، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد فوك يرميتش (صربيا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في سياق مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد زانيير إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة السيد اسكندر حسيني.

تقرر ذلك.

أدعو السيد حسيني إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/300، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية من السيد لامبرتو زانيير. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد زانيير (تكلم بالإنكليزية): إن التقرير (S/2009/300) المعروض اليوم على أعضاء مجلس الأمن يفصل الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال الفترة من ١٠ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩.

وباختتام مراحل البعثة الثلاث المتمثلة في إعادة التشكيل، بعد تقرير الأمين العام (S/2008/354) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، حولت البعثة بشكل مطرد تركيزها نحو زيادة الدور الدبلوماسي والسياسي الذي ركز على تيسير الحوار والعلاقات الخارجية وتعزيز حقوق الأقليات. وعلى النحو الوارد في تقرير الأمين العام (S/2008/692) المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الذي رحب به المجلس في بيان رئاسي (S/PRST/2008/44)،

فإن إعادة تشكيل البعثة أمر حسن التوقيت وضروري على السواء. وعلاوة على ذلك، عملت إعادة التشكيل على تعزيز فعالية البعثة، بالنظر للظروف السائدة على أرض الواقع، التي أدت بشكل متزايد إلى تقييد نطاق أداء المهام الإدارية. وحصلت إعادة التشكيل بطريقة شفافة إزاء جميع أصحاب المصلحة. كما أنها كانت متسقة مع موقف الحياد الصارم الذي تتخذه الأمم المتحدة إزاء مسألة مركز كوسوفو.

وبتوجيه من الأمانة العامة، تمسكت البعثة تمسكا صارما بالمبادئ التوجيهية التي نصت على إجراء تخفيضات في ميزانية البعثة، وأخذت بعين الاعتبار دور الأطراف الفاعلة الأخرى على أرض الواقع وعمليات التلاحم القيمة للجهود الدولية المشتركة. ودور البعثة اليوم دور مختلف، ولكنه لا يقل أهمية أو حيوية. وستواصل البعثة التي أعيد تشكيلها حديثا أداء مهامها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بغية بلوغ الهدف الشامل المتمثل في كفالة السلام والاستقرار في كوسوفو.

إن الميزانية المقترحة للبعثة لدورة الميزانية المقبلة ٢٠٠٩-٢٠١٠ تصل إلى مبلغ ٠٠٠ ٠٨٢ ٤٧ دولار وتغطي تكاليف ٥٠٧ موظفين. وهذا يعكس الدور الجديد الذي تضطلع به في ذلك المجال بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، فضلا عن استمرار دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في رصد احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات من خلال وجودها الميداني الواسع. وتوفر موارد البعثة ومهاراتها، مقترنة مع موارد ومهارات المنظمات الأخرى، الاحتكار الكامل للخبرة والموظفين اللازمين لتنفيذ ولايتنا مع التعجيل بعمليات التلاحم وتجنب تداخل الجهود.

وما زالت الأمم المتحدة في موقف فريد يمكنها من الاضطلاع بدور مفيد لكلا الجانبين، في جملة أمور بتيسير حل المشاكل بوصفها وسيطا بين الأطراف غير المستعدة للتعامل مع بعضها بعضا بصورة مباشرة. وقد ينطوي هذا على القيام بالوساطة بين الطوائف أو تيسير مشاركة كوسوفو في الشؤون الخارجية، وهو أمر رئيسي لكفالة القدرات الوظيفية لتلك العمليات الإقليمية، على سبيل المثال، مثل اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. ويمكننا موقف الحياد الذي نتخذه من استخدام جهودنا لتعزيز المصالحة بين طوائف كوسوفو وتشجيع التعاون الإقليمي، لمصلحة جميع سكان كوسوفو ومن أجل تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة بأكملها.

وللأسف، فإن قدرتنا على تشجيع حلول محايدة إزاء مركز كوسوفو للمسائل العملية يتأثر بالمواقف التي تتخذها الأطراف تحسبا لإصدار الفتوى التي طلبتها الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية بشأن إعلان كوسوفو للاستقلال. وسواء كان ذلك أمرا مبررا أو لا، ظلت بلغراد وبريشتينا تنظران إلى أي إجراء يتخذانه أو نتخذه نحن من منظور كيفية تصوره أو تفسيره من جانب محكمة العدل الدولية بوصفه من المحتمل أن يؤدي إما إلى إضعاف قضية جانب أو آخر أو تعزيزها.

وبالرغم من تلك الخلافات، ما زالت البعثة تعمل مع مختلف أصحاب المصلحة بشأن المسائل التي تؤثر على حياة جميع طوائف كوسوفو، بوصفها ميسرة لعملية توجد فيها فرص للجانبين للمشاركة وتسوية الخلافات. ولئن كان يسود اتجاه لنظر جانب أو الآخر إلى الجهود الرامية إلى معالجة المسائل المحددة على أنها تهديد محتمل لمصالحه المتصورة، مما يجعل من الصعب في أغلب الأحيان المضي قدما بالعملية، فإننا وجدنا أن العمل على المستوى التقني، مثل العمل في التراث الثقافي أو في مجالات الأشخاص المفقودين عمل بناء ويحرز نتائج. ولذلك نحن نحث بلغراد وبريشتينا على السواء على إيجاد المزيد من السبل للعمل على المستوى

التقني لانجاز العمل الذي تدعوان إليه معا، وهو تحقيق حياة أفضل لجميع سكان كوسوفو.

وفي ذلك الصدد، اتسمت الفترة التي يغطيها هذا التقرير الأخير بإحراز بعض التقدم الملموس في عدد من المجالات. وأحرز أحد أوجه التقدم في إيجاد حل للمشكلة التي استمرت لعقد من الزمان والمتمثلة في إمداد الكهرباء إلى طائفة صرب كوسوفو في جنوب بحر إيبار. وبعد عقد من رفض الطائفة، لأسباب سياسية، سداد قيمة الكهرباء التي تستهلكها، وبعد العمليات المستهدفة لقطع التيار الكهربائي من جانب شركة الكهرباء، أسفر عمل المجتمع الدولي، بما في ذلك عمل البعثة عند الاقتضاء، ودعم كبار ممثلي وزارة كوسوفو وميتوهيا في صربيا، عن موافقة نسبة ٨٠ في المائة على الأقل من الجيوب الصربية في كوسوفو على خطة للدفع، مما أدى إلى استمرار الإمداد بالكهرباء.

وخلال هذه الفترة تم أيضا تجنب وقوع أزمة في شمال نهر إيبار، حيث قوبلت محاولات الأشخاص المشردين من ألبان كوسوفو، بمساندة سلطات كوسوفو، لإعادة بناء عدد من المنازل في كروي ط فيتاكوت/بريتشاني الواقعة في ميتروفيتشا الشمالية، بالمعارضة من طائفة صرب كوسوفو، التي قامت باحتجاجات يومية. وبالمشاركة الفعالة للبعثة، تم التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ بين الطائفتين، ومفاده أن يسمح لصرب كوسوفو ببناء المنازل على أرض تم اقتناؤها حديثا في المنطقة نفسها بدون معارضة من ألبان كوسوفو. ومع أن مسألة إعادة البناء متصلة اتصالا وثيقا بحق العودة، ما زالت طائفتا ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو تنظران إلى المسألة بشكل متزايد من وجهة النظر السياسية والإستراتيجية، وما زالت الحالة هشة.

والخطوة الأخرى إلى الأمام خلال هذه الفترة، وهي تتعلق بمسألة تنقية هامة بالنسبة للتعايش السلمي لطوائف كوسوفو، اتخذت في مجال حماية التراث الثقافي الصربي في كوسوفو. وتعمل البعثة في ذلك المجال مع الأطراف الفاعلة الأخرى، مثل مجلس أوروبا. وأخيرا نجحت البعثة، بالتنسيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، في التغلب على حالة جمود استمرت عاما، وتمكنت البعثة في الشهر الماضي من إعادة تنشيط لجنة تنفيذ أعمال التعمير، التي تتعامل مع إعادة بناء مواقع الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. إن إعادة بناء التراث الثقافي مجال من المجالات القليلة التي يتفاعل فيها ممثلو بلغراد وبريشتينا تفاعلا مباشرا على الصعيد الفني.

ومجال آخر هو الأشخاص المفقودون حيث ما زالت بريشتينا وبلغراد تجتمعان وتضعان الشواغل المتعلقة بالمركز جانبا. وقد عقد وفدا بريشتينا وبلغراد في الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين اجتماعا مفتوحا في بلغراد في ٣ حزيران/يونيه. وقدم كلا الوفدين معلومات عن المواقع المحتملة التي قد تحتوي على رفات أشخاص في عداد المفقودين، وتعهدا ببذل المزيد لمعالجة مشكلة الأشخاص المفقودين. واتفق الفريق العامل على أنه يجب استمرار الزخم الإيجابي الذي تحقق وتطويره، ولكن في هذا المقام، ما زال هناك الكثير جدا الذي يتعين القيام به ومن الهام أن تبقى المسألة غير مسيَّسة.

واتخذ مزيد من الخطوات الإيجابية على مدى الأسابيع القليلة الماضية نحو استعادة فعالية وكالة كوسوفو العقارية. ويتذكر الأعضاء أنه، بعد بدء سريان دستور كوسوفو، أُغلقت مكاتب وكالة كوسوفو العقارية في صربيا التي كانت تيسر جمع المطالبات وجمع المعلومات والتحقق منها واتخاذ القرارات، مما عرقل العملية المؤدية إلى إصدار الحكم النهائي في عدد كبير من المطالبات. واتفق جميع أصحاب المصلحة في الآونة الأخيرة على حل يطلب بموجبه إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وضع ترتيب من شأنه أن يفسح المجال لعمل مكاتب وكالة

كوسوفو العقارية في صربيا تحت مظلة الأمم المتحدة. ومن شأن هذا الحل أن يفسح المجال لاشتراك بريشتينا وبلغراد اشتراكا بنّاءً لضمان استعادة حقوق الملكية للمشردين داخليا ضمن إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولذلك، طلبت من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين النظر في إجراء مثل هذا الترتيب. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بالتعاون المستمر لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركائها وبإسهاماهم القيّمة في ضمان حماية حقوق الطوائف المشردة في كوسوفو.

ما زال عدد العائدين طوعا منخفضا بشكل مخيب للآمال، وقد كانت الاستجابة ضئيلة على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها سلطات كوسوفو لصرب كوسوفو للعودة إلى ديارهم واستعادة منازلهم. ومما يُحسب لسلطات كوسوفو أنها واصلت، بدعم من المجتمع الدولي، بذل جهودها لضمان أن تكون الظروف مهيأة للعودة الدائمة.

وطوال الفترة المشمولة بالتقرير ظلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تتعاون تعاونا وثيقا مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وما زالت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تعمل في جميع أنحاء كوسوفو في إطار السلطة العامة للأمم المتحدة، ضمن إطار موقف الحياد المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وكما ذُكر في مرفق تقرير الأمين العام، أعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، أنها بلغت قدرتها التشغيلية الكاملة في ٦ نيسان/أبريل. وأصبح لديها الآن ٢ ٥٦٩ فردا. وتشارك بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في الرصد والتوجيه وتقديم المشورة لمؤسسات سيادة القانون في كوسوفو. كما تقوم ببعض المهام التنفيذية. وأجرت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أيضا مناقشات مع حكومة صربيا، بما في ذلك عقد اجتماعات في بلغراد مع نائب رئيس الوزراء الصربي/وزير الداخلية، ووزيري المالية والعدل المعنيين بكوسوفو وميتوهيا. واشتركت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مشاركة كاملة في هذه المشاورات.

ومع الانتهاء تقريبا من عملية إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الاضطلاع بمسؤوليتها المناطة بها وهي الرصد الشامل في جميع أنحاء كوسوفو من خلال وجودها الميداني واسع النطاق. إن تقديم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقارير حسنة التوقيت في وقت سابق من هذا العام عن قيام ألبان كوسوفو بإعادة بناء منازل متنازع عليها في شمال نهر إيبار، وعن قطع التيار الكهربائي عن الجيوب الصربية جنوب النهر، ليسا سوى مثالين على الكيفية التي تؤدي بها المنظمة هذا الدور الهام. وإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بتركيزها بصفة أساسية على كفالة حماية حقوق الإنسان لطوائف كوسوفو المختلفة، قادرة على أداء دور أكبر كوسيط في التراعات بين الطوائف. وهو دور شجعت المنظمة بقوة على الاضطلاع به لأنه يبني قدرات المؤسسات المحلية ويعزز المبادئ والممارسات الديمقراطية.

لقد توليت مهام الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة قبل عام. وكان عاما مليئا بالأنشطة المكثفة. وتمكّنا بتعاون الجميع من التأكد من أن المرحلة الانتقالية الحساسة لن تسفر عن زعزعة للاستقرار أو عن نشوب أزمة. ولكن، وكما أشرت، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، وهذا يعني أنه يتعين علينا مواصلة العمل من أجل حل المسائل المتبقية. واستشرافا للمستقبل، تتيح لنا إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو فرصة لتعزيز التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة العاملة

في كوسوفو وتحسين الانسجام والفعالية الشاملين لعمل الأمم المتحدة وتشجيع مزيد من التفاعل في السعي إلى تحقيق أهدافنا المشتركة.

أحد المقاصد التي أسست من أجلها الأمم المتحدة هو تنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول لتحقيق السلام وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وما برحنا نضع تحقيق هذا الهدف نصب أعيننا خلال هذه الأشهر الثلاثة الماضية، عندما كنا ننتهي من عملية إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وهدفنا، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والوجود العسكري الدولي، ما زال ضمان الاستقرار وتعزيز المصالحة وإتاحة المجال لعودة المشردين داخليا. وأنا واثق بأن البعثة المُعاد تشكيلها والمعززة بالوجود الميداني الكبير لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والشرطة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والعناصر القضائية، تمثل أداة حسنة الإعداد للقيام بهذه المهام نيابة عن المجلس والأمين العام. وآمل أنا والموظفون التابعون لي بالاستمرار في الاعتماد على دعم المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد زانيير على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فوك يريميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا.

السيد يريميتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن.

مرة أخرى نجتمع لمناقشة العواقب الخطيرة لإعلان الاستقلال في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ من جانب واحد، الذي قامت به السلطات العرقية الألبانية في المقاطعة الصربية الجنوبية كوسوفو وميتوهيا.

أرحب بحضور الممثل الخاص لامبرتو زانيير. وأود أن أؤكد على ملاحظة الأمين العام الواردة في تقريره الأخير، التي تنص على أهمية التعاون والمشاركة البناءة وأنه ”من الأهمية بمكان استمرار دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا لبعثة الأمم المتحدة المعاد تشكيلها“. (S/2009/300، الفقرة ٤٤)

لقد دخلت عملية إعادة التشكيل في مرحلتها النهائية، كما يشير التقرير. ولذلك، لا داعي لإجراء مزيد من التخفيض في موارد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

الأمم المتحدة ما زالت تملك السلطة العليا في كوسوفو، كما أناط بها ذلك مجلس الأمن بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويجب عليها أن تواصل الاضطلاع بدور حيوي في تنسيق أنشطة جميع المنظمات الدولية التي تعمل تحت مظلتها. ويجب ألا تُقيد قدرة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على التعاون الفعال بشكل خاص مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وكان الهدف من التعديلات التي أدخلناها على ميزانية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للسنة المالية المقبلة تعزيز هذا العنصر الأساسي من ولايتها.

في بداية ملاحظاتي أود أن أعرب عن امتنان بلدي العميق للغالبية العظمى من الدول الأعضاء التي تحترم سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية. إن التضامن الذي تلقيناه من جميع أنحاء العالم يشجعنا على المثابرة في جهودنا لتسوية مركز كوسوفو في المستقبل بطريقة يقبل بها جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وأملي الصادق هو أننا سنواصل العمل معا للدفاع عن المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وبالتالي تعزيز القضية العالمية لتسوية المنازعات بالتراضي في جميع أنحاء العالم.

في الوقت نفسه، نلاحظ مع الأسف الشديد رفض بريشتينا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وكما يوضح تقرير الأمين العام، فإن السلطات العرقية الألبانية في كوسوفو أكدت أنها ”لم تعد ملزمة قانونيا بالامتثال لأحكامه“ (المرجع نفسه، الفقرة ٢).

لا ينبغي أن يُسمح لأي أحد بتجاهل قرارات مجلس الأمن. ولذلك، أحث المجلس على الإصرار على تمسك جميع الأطراف بالالتزامات المترتبة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). لقد صدر القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يلزم الجميع باحترام أحكامه بالكامل. هذا هو واجبنا القانوني والتزامنا الأخلاقي.

صربيا لن تعترف أبدا، وتحت أي ظرف من الظروف، ضمنا أو صراحة، بإعلان الاستقلال من جانب واحد الذي قامت به السلطات العرقية الألبانية في مقاطعتنا الجنوبية. أما بخصوص هذه المسألة، فإننا لن نذعن مهما حدث. وسنستمر في الدفاع عن سلامة أراضينا بطريقة غير تصادمية، وذلك باستخدام جميع الوسائل السلمية المتاحة لنا.

وبفضل ردنا المحسوب على إعلان الاستقلال من جانب واحد، حيل إلى حد كبير دون الإخلال بالتوازن غير المستقر على أرض الواقع. وسعينا إلى احتواء بؤر التوتر على الرغم من الاستفزازات العديدة مثل قطع التيار الكهربائي المستهدف والضغط من أجل التوقيع على يمين الولاء وبناء مستوطنات سكنية جديدة غير مرخصة.

وينبغي ألا تخرج كوسوفو عن قواعد النظام الدولي، فهي ليست استثناء، ولا حالة فريدة من نوعها، ولا حالة ذات طابع خاص. ونتيجة لإعلان الاستقلال من جانب واحد، أصبح ذلك الإعلان اختبارا يكتسي الأهمية على الصعيد العالمي. وإذا سُمح به، فإن الباب سيُفتح على مصراعيه للطعن في السلامة الإقليمية لأي دولة عضو في الأمم المتحدة.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ اتخذت الجمعية العامة، بأغلبية ساحقة، القرار ٦٣/٣ لإحالة مسألة إعلان الاستقلال من جانب واحد إلى محكمة العدل الدولية. وقد بدأت المداولات القضائية، وهذه هي المرة الأولى التي يُطلب فيها من محكمة العدل الدولية أن تنظر في مشروعية محاولة انفرادية من جانب أقلية عرقية للانشقاق من دولة عضو في الأمم المتحدة، في خرق للدستور الديمقراطي لتلك الدولة ولإرادة مجلس الأمن.

لقد استأثرت القضية بالاهتمام في جميع أنحاء العالم، مثلما يدل على ذلك بوضوح التواجد الفعال في المحكمة لممثلي بلدان من جميع القارات للمشاركة في جلسات المحكمة المتعلقة بإعلان الاستقلال من جانب واحد. وسيكون لاستنتاجات محكمة العدل الدولية عواقب بعيدة المدى على النظام الدولي برمته. وبالتالي، من الأهمية بمكان السماح للعملية القانونية بأن تأخذ مجراها بدون أي تدخل سياسي.

وينبغي لنا جميعا أن نحترم أن المحكمة تتداول بشأن المسألة. وبالتالي، ينبغي ألا تحظى الاعترافات الجديدة بإعلان الاستقلال من جانب واحد بالتشجيع، ويتعين على الهيئات المتعددة الأطراف أن تمتنع عن منح العضوية للسلطات الانفصالية في بريشتينا. وبعد أن تصدر محكمة العدل الدولية فتواها، سيكون لدينا مبرر لإعادة النظر في المسألة، استنادا إلى استنتاجات المحكمة.

وريثما يتم ذلك، ينبغي أن تكون لدينا الجرأة لتنحية خلافاتنا بشأن المركز جانبا، من أجل السلام والاستقرار، ولما فيه مصلحة سكان المقاطعة. لقد آن أوان إبداء الروح القيادية والعمل معا مُسلَّحين بالحصافة والرؤية الاستراتيجية.

وينبغي ألا نزيد الانقسام. لقد اعترفت بعض البلدان بإعلان الاستقلال من جانب واحد، بينما لم تعترف به بلدان أخرى. ولدينا جميعا قيودنا، وينبغي أن نحترمها. فلنترك المحكمة تؤدي عملها، بينما نركّز على تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، بدلا من جعلهم ضحايا لخلافاتنا.

ولننخرط مع بعضنا البعض لإعادة بناء المواقع المقدسة، والتخفيف من وطأة الفقر، وإيجاد فرص العمل، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم، والحد من الجريمة، وتحسين الأمن العام. إن العمل على تحقيق مقاصد متعارضة ينبغي أن يتوقف. فلنوجد فرصا جديدة لتحقيق نتائج عملية من خلال العمل مع بعضنا البعض حول مجموعة كاملة من المسائل.

وأقترح أن نبدأ بالمسألة الإنسانية المركزية المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا. فوفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ثمة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا من صرب كوسوفو لم يعودوا إلى المقاطعة. وفي العام الماضي، لم يعد منهم سوى نحو ٥٠٠، وخلال آخر فترة مشمولة بالتقرير، لم يتجاوز عدد العائدين ٣٠. وذلك فشل ذريع. فالأشخاص المشردون داخليا من صرب كوسوفو يريدون ممارسة حقهم في العودة، ويجب أن نفعل كل ما بوسعنا لنعيدهم إلى ديارهم. ويعني ذلك تحسين الظروف في الميدان لكي يحسوا بالأمان. ولم يعاد بناء سوى عدد قليل من المنازل المدمرة، ومعظمها لا تزال فارغة. غير أن المشكلة الأكبر لا تكمن في هذا. فقد قدم الأشخاص المشردون داخليا من صرب كوسوفو أكثر من ٤٠ ٠٠٠ دعوى لاسترداد الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها بصورة غير قانونية. ولم يحظوا بأي استجابة. وهكذا، فإن الخطوة الأولى تتمثل في كفالة تسجيل تلك الدعاوى. وذلك أمر مستحيل في الوقت الراهن. وللأسف، فوكالة كوسوفو العقارية التي تديرها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لم تعد قائمة.

ونحث المجتمع الدولي على دعم مبادرة الممثل الخاص للأمين العام المتعلقة بجعل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتولى المهام التي كانت تقوم بها وكالة كوسوفو العقارية في السابق. وتلك الوكالة التابعة للأمم المتحدة يمكن أن تصبح، من خلال مكتبها في بلغراد ومكاتبها الأخرى في صربيا، مركز اتصال لتنسيق مشاركتنا.

في ٦ نيسان/أبريل أعلن الاتحاد الأوروبي أن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بلغت كامل قدرتها التشغيلية، في أعقاب الزيارة التي قام بها إلى بلغراد رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، السيد إيف دو كيرمابون. وبينما لم تُحل الأمم المتحدة جميع مهام سيادة القانون إلى البعثة الأوروبية المعنية بالقانون والنظام في كوسوفو، فإنها أيدت تولّي بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو المسؤولية التشغيلية في إطار المعايير الواردة في تقرير الأمين العام (S/2008/692). ويؤكد ذلك التقرير أن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ستحترم تماما القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وستعمل في إطار السلطة العامة للأمم المتحدة وفي حدود إطارها المحايد إزاء مسألة المركز.

وتشارك جمهورية صربيا، منذئذ، مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بشأن مجموعة كاملة من المسائل العملية ذات الاهتمام المشترك في إطار المعايير التي رحب بها مجلس الأمن. والترتيب ذو النقاط الست الذي وضعه الأمين العام (S/2008/354، المرفق الأول) يجب أن يطبق بالكامل. وقد أُحرز بعض التقدم في ذلك الاتجاه، على الرغم من أنه "لم يتم الاتفاق بعد على حلول شاملة أو طويلة الأجل" (S/2008/300، الفقرة ٤٣).

ونشعر بأسف بالغ لعدم إنجاز المزيد حتى اليوم. ومرد ذلك، جزئيا، هو تردد بريشتينا في تقبل أن مجلس الأمن لم يؤيد خطة أهتيساري السيئة الصيت، ويرجع الفضل في ذلك، إلى حد بعيد، إلى الموقف المبدئي الذي اتخذه الاتحاد الروسي.

أنتقل إلى مناقشة موجزة للنقاط الست وما يتصل بها من مسائل. فيما يتعلق بالشرطة، لم يتم بعد حل مسألة منح مناصب سامية للأكفاء من صرب كوسوفو. وقد أدى ذلك إلى شعور المئات من الشرطة المنتمين إلى الأقلية الصربية بأنهم سيعودون إلى أجواء عمل عدائية. وفي الوقت ذاته، بدأت الشرطة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ووزارة الداخلية الصربية بالعمل معا على نحو ناجح لمعالجة عدد من المسائل التقنية المتصلة بالتعاون على طول الخط الإداري. وتشمل تلك المسائل مكافحة الجريمة المنظمة والتهريب، والاستفادة من أفضل الممارسات من تعاوننا القائم منذ أمد طويل مع الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشأن تلك الأمور.

وفيما يتعلق بالمحاكم، أُحرز بعض التقدم. ولكن لسوء الطالع، لم يتم بعد حل بعض المسائل الأوسع نطاقا، بما في ذلك تعيين القضاة والمدعين العامين المحليين وفقا للإجراءات المتماشية مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا يزال السؤال المتعلق بالولاية الإقليمية لمحكمة ميتروفيتشا الشمالية بدون جواب، شأنه في ذلك شأن انطباق قانون بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو دون سواه. ومن جهة أخرى، أُحرز تقدم جزئي. فالقضايا العاجلة تجري معالجتها. وانتهت بعض المحاكمات، ورُسِّخ التعاون بين المدعين العامين لدى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في صربيا.

وفيما يتعلق بالجمارك، عُقدت اجتماعات أولية وأدت إلى إحراز بعض التقدم التقني بشان تلك المسألة الحساسة. وسيتطلب حلها تحسين التنسيق وتجديد التفاني من أجل العمل معا على تحقيق طرائق تشغيل مقبولة، مثل الاشتراك في موقع واحد وتوزيع الإيرادات.

وبذلك أصل إلى مسألة اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. إن نجاح ذلك الاتفاق التجاري الهام يرتهن بالتطبيق المتسق لقواعد تم الاتفاق عليها بالإجماع. وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من الأطراف الموقعة على اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، مثلما يشير التقرير إلى ذلك بوضوح. ومن المؤسف أن استحداث من يسمى بالمدير العام لجمارك كوسوفو لأختام جمركية جديدة قد سيَّس تلك المسألة التجارية.

ونأمل أن يكون بمقدورنا في الأشهر القادمة التوصل إلى وضع مجموعة من الترتيبات العملية المقبولة لدى أصحاب المصلحة الذين يتحلون بالمسؤولية. ومن الواضح أننا سنحتاج إلى أن تضطلع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بدور أكثر فعالية، وفقا لولايتها، وإلى توثيق التنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وأود أن أسترعي انتباه مجلس الأمن إلى مسألة ذات أهمية حاسمة، أي تيسير دخول المسؤولين الصرب إلى الإقليم. ومن سوء الطالع أن تلك القضية تعزز سوء النية على مدى عدة أشهر، وتهدد بتقويض الجهود البناءة على جميع الجبهات الأخرى. ومن الصعب تخيل الكيفية التي سيُمكننا بها أن نسهم مساهمة إيجابية في التطورات في الميدان إذا عُرقلت قدرتنا على العمل بشكل وثيق مع طائفة صرب كوسوفو في جميع أرجاء الإقليم. ويجب أن يكون بمقدور المسؤولين الصرب زيارة الكنائس والأديرة، والمساعدة على عودة

الأشخاص المشردين داخليا، والإبقاء على معايير التعليم، والمشاركة في مجموعة كاملة من الأنشطة الأخرى المماثلة.

إن إسناد المسؤولية التشغيلية ببعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو كان محل ترحيب على أساس افتراض أن البعثة ستستخدم مهامها التنفيذية عند الاقتضاء. وقد حان الوقت لذلك الآن. ونطالب باتخاذ كل التدابير الضرورية على وجه السرعة لحل هذه المسألة البالغة الأهمية.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أقر بالدور المفيد الذي تضطلع به قوة الأمن الدولية في كوسوفو. فقد تولت المسؤولية عن حماية مناطقنا المحصورة وأماكننا المقدسة من التهديدات والتوغلات والهجمات المحتملة. وما زالت هناك حاجة إلى وجود القوة بوضعها المحايد في الإقليم من أجل تلبية الاحتياجات الأمنية المشروعة للسكان المحليين بصرف النظر عن العرق. ونعتقد أن خفض حجم القوات في ظل الظروف الحالية ستكون له نتائج عكسية.

وسنظل شريكا يعتمد عليه لقوة الأمن الدولية بما يتماشى مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاق كومانوفو التقني - العسكري. وما تسمى بقوة أمن كوسوفو هي منظمة شبه عسكرية غير قانونية. ويشكل وجودها وأنشطتها، الحالية والمستقبلية، خطرا مباشرا على توطيد دعائم السلام والاستقرار في غرب البلقان ويجب حلها على الفور.

إن ديمقراطية صربيا في مأمن، وقد أصبح مجتمعنا قويا وقيمنا مترسخة في القانون على نحو آمن. ونحن نؤمن بشدة بالمصير المشترك لجميع الدول الأوروبية. وأظهرنا المرة تلو الأخرى تصميمنا على أن نصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال أفعال ملموسة وفي ظل ظروف صعبة. ولا يزال هذا الأمر أولويتنا الاستراتيجية المحورية.

ولذلك، فإننا نرحب بالنتائج التي توصل إليها وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ١٥ حزيران/يونيه. ويزيل قرار الالتزام بإدراج دول غرب البلقان في قائمة شنغن البيضاء أخيرا ما تبقى من مخلفات عقد التسعينيات من القرن الماضي.

ويجب أن يواصل مجلس الأمن الاضطلاع بدور رئيسي في نزاع كوسوفو. ونعتقد أنه سيكون من المفيد أن يزور المجلس صربيا: بلغراد وبريشتينا وشمال كوسوفو والمناطق المحصورة ليطلع بشكل مباشر على حجم العمل الذي ما زال يتعين إنجازه على أرض الواقع في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأعتقد أن الاستنتاج الوحيد الذي يمكن الخروج به أن السبيل للمضي قدما هو التوصل إلى اتفاق. وللأسف، لم تبذل محاولات حتى الآن للقيام بذلك.

وقد قال زعيم عالمي،

”إننا جميعا نتقاسم هذا العالم ولكن لفترة زمنية قصيرة. والسؤال هو ما إذا كنا سنمضي هذا الوقت في التركيز على ما يفرقنا، أم أننا سنلزم أنفسنا ببذل مجهود، مجهود متواصل، لإيجاد أرضية مشتركة وللتركيز على المستقبل الذي نطلبه لأطفالنا واختيار المسار الصحيح وليس مجرد المسار السهل“.

إن انتهاج المسار الصحيح لن يكون سهلا. فهناك، للأسف، من ليسوا مستعدين بعد لبدء الرحلة نحو الحلول التوفيقية. ولكن يجب ألا تثبط همتنا. ويجب أن يتوقف كل منا عن دفع الآخر بعيدا. ويجب علينا إيجاد تلك الأرضية المشتركة. وقد اتخذت جمهورية صربيا الخطوة الأولى. ولا يمكننا أن نتخذ الخطوة التالية بمفردنا. ونحن ننتظر بصبر شريكا ينضم إلينا في الابتعاد عن الماضي الأليم ونحو مستقبل مفعم بالأمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوزير يرميتش على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إسكندر حسيني.

السيد حسيني (تكلم بالإنكليزية): أشكركم كثيرا على إتاحة هذه الفرصة لإطلاعكم، أعضاء المجلس الموقرين، على الإنجازات المستمرة والتقدم المطرد الذي تحرزه جمهورية كوسوفو في جميع الميادين مع التركيز بصفة خاصة على الإنجازات التي تحققت منذ بياني السابق أمام المجلس في آذار/مارس.

احتفلنا أمس الأول بالذكرى السنوية الأولى لدخول دستورنا، دستور جمهورية كوسوفو، حيز النفاذ. والدستور الديمقراطي الجديد لبلادي هو وثيقة تأسيسية عصرية تتضمن جميع تدابير حماية حقوق الأقليات الواردة في خطة أهتيساري الشاملة. وقد شرف زعماء وشعب كوسوفو جدا أول أمس باستقبال الحائز على جائزة نوبل للسلام مارتي أهتيساري في بريشتينا للاحتفال معا بالذكرى السنوية الأولى لدخول دستورنا حيز النفاذ.

لقد أعيد تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبلغت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون كامل قدرتها العملياتية في ٦ نيسان/أبريل. وقوبل الانتشار الناجح للبعثة الأوروبية في أنحاء كوسوفو بالتقدير على نطاق واسع، وتتعاون حكومة كوسوفو تعاونا وثيقا مع البعثة بشأن جميع القضايا. وتحسن الحالة في شمال كوسوفو بعد انتشار البعثة الأوروبية واضح. وما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله. وبخلاف ذلك، فإن الحالة الأمنية إجمالا هادئة ومستقرة جدا في جمهورية كوسوفو.

وكما قلت في ملاحظاتي في هذا المحفل في آذار/مارس، فإننا نطلب لأسباب عملية وواقعية إنهاء مهمة وولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي ضوء التطورات الإيجابية المستمرة في كوسوفو والانتشار الواسع النطاق للبعثة الأوروبية، أكرر ذلك الطلب مجددا اليوم. كما أؤكد مجددا الالتزام المعبر عنه في إعلان استقلالنا وفي دستورنا باحترام التقيد بالقانون الدولي، بما في ذلك القرارات الملزمة لهذه الهيئة. و لم يهتز ذلك الالتزام مطلقا.

ومع تولي حكومة كوسوفو المسؤولية الكاملة عن تنظيم الانتخابات، وهو ما يعني أيضا المسؤولية عن لجنة الانتخابات المركزية، تم مؤخرا تعيين الرئيس الجديد للجنة الانتخابات المركزية. وينتظر أن تجري الانتخابات البلدية الجديدة في كوسوفو في أواخر خريف العام الحالي. وبعد مشاورات مطولة مع الأحزاب السياسية، أعلن فخامة الدكتور فاتمير سيديو رئيس الجمهورية يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر موعدا للانتخابات البلدية الجديدة.

وقد أنشئت مؤخرا مؤسسة أخرى مهمة جدا. فبعد اعتماد القانون الخاص بالمحكمة الدستورية، انتخب برلمان الجمهورية أيضا أعضاء المحكمة الدستورية لكوسوفو.

واستمر كذلك بناء مؤسسات الدولة على أساس المعايير الأوروبية. والعمل جار في بناء قوتنا الأمنية. وكما قلت في بياني أمام المجلس في آذار/مارس، فإن قوة أمن كوسوفو التي يدربها الناتو هي قوة أمنية ديمقراطية وتخضع للسيطرة المدنية. وستركز هذه القوة غير السياسية والمتعددة الأعراق أساسا على الاستجابة لحالات الطوارئ، وستركز بصفة عامة على أنشطة تعزيز التنمية والسلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

وتماشيا مع طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة فتوى من محكمة العدل الدولية بخصوص مسألة إعلان الاستقلال، قدمت جمهورية كوسوفو إلى المحكمة إسهامها الخطي في ١٧ نيسان/أبريل، وذلك التزاما بالمواعيد النهائية المحددة. كما أبلغت المحكمة باعتزامنا المشاركة في جميع الإجراءات

اللاحقة، بما في ذلك الجلسات المقرر أن تبدأ في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتم إبلاغ المحكمة بالفعل باعتزام كوسوفو تقديم إسهام شفوي.

وبينما نواصل المشاركة بفعالية في عرض قضيتنا أمام محكمة العدل الدولية، أود أن أؤكد على التزامنا بالعدالة وبثقتنا بالعدالة، وإضافة إلى ذلك، بثقتنا في عدالة محكمة العدل الدولية. ولذلك نحن واثقون بأن مداولات المحكمة وحكمها سيكون عادلا ونزيها. ونحن نعتقد اعتقادا جازما بأنه سيتم التأكيد على موقفنا.

واستمر الاعتراف بكوسوفو بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة. ويشكل استمرار الاعترافات دليلا واضحا على التقدم المحرز وتحقيق الاستقرار في كوسوفو. وما زالت دول العالم الحرة تقدر إسهام كوسوفو في صون السلم والسلامة الإقليمية.

ومرة أخرى أود أن أعرب عن شكرنا العميق وتقديرنا لشعوب وحكومات المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، وجمهورية غامبيا، واتحاد جزر القمر، على اعترافها مؤخرا باستقلال بلدي. وندعو جميع دول العالم الأخرى إلى دعم جهود سكان كوسوفو لبناء مستقبلهم بوصفهم بلدا حرا ومستقلا. وبعد أن تحمل سكان كوسوفو عقودا من الاحتلال الذي لا يوصف والإرهاب والعبودية، فإنهم يستحقون أن يكونوا أحرارا وأن ينضموا إلى مجتمع دول العالم الحرة والديمقراطية.

وبشعور كبير بالسرور يمكنني أن أتكلم اليوم عن انضمام كوسوفو إلى مؤسستين ماليتين دوليتين يتسمان بوزن خاص وأهمية بالنسبة لبلدي، وهما تحديدا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ففي ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، وافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي على طلب كوسوفو، بمشاركة ١٣٨ دولة عضوا في عملية التصويت، ووافقت ٩٦ دولة منها على القرار. وما يدعو إلى التشجيع الكبير أن نلاحظ أن البلدان البالغ عددها ٤١ بلدا التي لم تعترف بعد بكوسوفو صوتت مؤيدة لعضوية كوسوفو.

وفي ٣ حزيران/يونيه، انتهت عملية التصويت على انضمام كوسوفو إلى البنك الدولي بمشاركة ١٣٩ دولة عضوا في التصويت ووافق ٩٥ بلدا على طلب كوسوفو. وسيتم انضمام كوسوفو الرسمي إلى كلا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ٢٩ حزيران/يونيه في واشنطن، العاصمة، عندما توقع جمهورية كوسوفو على النظامين الأساسيين للمؤسستين.

ويشكل الانضمام إلى هاتين المؤسستين الماليتين الهامتين للغاية تشجيعا إضافيا لحكومة كوسوفو على مواصلة جهودها لمكافحة الجريمة والفساد وتعزيز سيادة القانون والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال الانضباط المالي وضبط الميزانية خلال الانتكاس الاقتصادي الحالي.

ودأبت حكومة جمهورية كوسوفو على العمل بجدية بالغة بشأن المسائل المتعلقة بالاقتصاد والعدالة والأمن والسلامة لجميع مواطنيها. وما زال إدماج الأقليات والعائدين يشكل أولوية دائمة لحكومة بلدي. وظل رئيس الوزراء هاشم تاتشي يتصل شخصيا بالأسر الصربية العائدة، وخصصت أموال الحكومة لإعادة بناء منازل العائدين. وواصلت حكومتنا البحث عن سبل لتحسين الأحوال في مناطق طوائف الأقلية، وخاصة في المناطق ذات الأغلبية الصربية.

وللأسف، واصلت جمهورية صربيا منع المواطنين الصرب في كوسوفو من التعاون مع مؤسسات كوسوفو. كما واصلت بلغراد إعاقة تعاوننا مع جيراننا والمجتمع الدولي بتعطيل مشاركتنا في الهيئات الإقليمية والدولية الواسعة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعيد التأكيد على أنه ينبغي ألا يكون في كوسوفو مجال للكراهية والعنف. ومؤسسات كوسوفو ملتزمة ببناء ديمقراطية متعددة الأعراق تعيش في سلام مع جيرانها وتسهم في التعاون الإقليمي والسلام والأمان. ويكمن مستقبل جميع دول البلقان الغربية في الاندماج الأوروبي، وكوسوفو تعتزم متابعة هذا الهدف بقوة بالغة. وبغية بلوغ تلك الأهداف، نحن في جمهورية كوسوفو سنواصل التعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وفي الختام، أود أن أعيد التأكيد على التزام كوسوفو نحو العمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن بغية تعزيز الأهداف المشتركة المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. ومرة أخرى، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لعرض آراء جمهورية كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد بوي ذي جيانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب بوجود معالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، في الجلسة التي يعقدها المجلس اليوم، وأن أشكره على تبادل آرائه معنا بشأن الحالة في كوسوفو. وأنوه بوجود السيد اسكندر حسيني في هذه الجلسة وأشكره على بيانه. كما أشكر السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للامين العام، على إحاطته الإعلامية الهامة.

ويشعر وفد بلدي بالتشجيع من الهدوء النسبي للحالة الأمنية في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحن نرحب باستمرار الجهود المثمرة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتقديم مساعيها الحميدة لجميع الطوائف المقيمة في شمال كوسوفو وفي ميتروفيتشا الشمالية بغية تشجيع التوصل إلى حلول مستدامة وسلمية وعلى أساس الحوار والتوفيق. ونحيط علما بتولي بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو للقدرات التشغيلية الكاملة في قطاع سيادة القانون، وفي ظل السلطة الشاملة للأمم المتحدة وفي إطار الموقف المحايد إزاء مركز كوسوفو الوارد في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي هذا الصدد، نشيد بتبادل المعلومات المستمر والتنسيق بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو ونأمل بأن يستمر ذلك التفاعل.

ومع ذلك، وفي ضوء مجموعة من الحوادث التي وقعت في ميتروفيتشا الشمالية، ما زلنا نشعر بالقلق حيال استمرار أعمال العنف الطائفي في العديد من أجزاء كوسوفو والمحاولات الرامية إلى إنهاء البعثة بدون الحصول على الضوء الأخضر من مجلس الأمن. ويشكل استمرار وجود البعثة مع التعاون بحسن نية من بلغراد وبريشتينا على السواء وبتنسيق وثيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو أمرا رئيسيا لصون السلام والاستقرار على أرض الواقع.

ونحن نود أن نعيد التأكيد على رأينا القائل إن إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة وتخفيض قوامها ينبغي أن يدار بطريقة شفافة وباحترام موقف الحياد الصارم الذي تتخذه الأمم المتحدة إزاء مركز كوسوفو وبسبل تمكن البعثة من أداء مهامها، وخاصة المهام التي تؤدي إلى تعزيز الوساطة المستمرة بين الطوائف ودعم طوائف الأقلية في جميع أنحاء كوسوفو.

ولذلك نحن ندعو جميع الأطراف المعنية إلى التعاون الكامل والبناء مع بعثة الأمم المتحدة في مناطق مسؤوليتها وتعزيز تدابير بناء الثقة بغية التوصل إلى حل شامل وطويل الأجل، مع مراعاة المصالح الشرعية لجميع الطوائف. ونحن

نتوقع من مجلس الأمن والأمين العام مواصلة الاضطلاع بدور قوي واستباقي في هذا المسعى.

كما أننا ندرك أن عدد العودات الطوعية في عام ٢٠٠٩ ظل منخفضا بشكل مخيب للآمال وما زال متخلفا عن أرقام عام ٢٠٠٨. ونرى أن عدم إحراز تقدم حقيقي في ضمان الحقوق وكفالة أمن الأقليات الوطنية لن يؤدي سوى إلى تفاقم عدم الثقة وإلى التوترات بين المجموعات العرقية. وفي هذا السياق، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن أي أقوال أو أعمال قد تؤدي إلى تأجيج العنف.

وفي الوقت نفسه، نحث بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بقوة على مضاعفة جهودهما لتشجيع تهيئة بيئة آمنة ومستقرة تفضي إلى عودة اللاجئين والمشردين داخليا في جميع أنحاء كوسوفو.

أخيرا وليس آخرا، فإننا ندعو إلى بذل المزيد من الجهود للتقليل من حدة التوتر في كوسوفو وحولها، والتوصل إلى حلول تفاوضية للخلافات بالسبل السلمية.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بمشاركة السيد حسيني، وزير خارجية كوسوفو. ويسرني أيضا حضور السيد يريميتش، وزير خارجية صربيا.

وأود أن أشكر الممثل الخاص لمبرتو زانيير على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية التي قدمها بعد ظهر هذا اليوم. ونحن ممتنون جدا للأمين العام وممثله الخاص على إسهامهما في التحسن التدريجي للحالة في كوسوفو. ونقدِّر بصورة خاصة مبادرة الأمين العام لإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي تقترب الآن من مرحلتها النهائية. وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو منتشرة حاليا في جميع أنحاء كوسوفو وتعمل بكامل قدراتها التشغيلية منذ أوائل نيسان/أبريل. ونثني على بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وأي تواجد دولي آخر، مثل قوة الأمن الدولية في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتحقيقها الاستقرار في كوسوفو.

نقدر تعاون صربيا مع العملية التي تقوم بها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ونعتقد أن التزام صربيا بعملية التكامل الأوروبي يعمل على تعزيز الاستقرار والرخاء في منطقة غرب البلقان برمتها، بما في ذلك كوسوفو. ولذلك، فإننا نتوقع أن تواصل صربيا المضي قدما في اندماجها في أوروبا بالتعاون مع المجتمع الدولي.

لقد مر عام واحد بالضبط على بدء نفاذ دستور جمهورية كوسوفو. وخلال هذه الفترة، أحرزت كوسوفو تقدما مطردا في بناء دولتها من خلال تعزيز مختلف هيئات الدولة. ونأمل في أن تتطور كوسوفو تطورا كاملا لتصبح بلدا ديمقراطيا ومتعدد الأعراق يسهم في تحقيق الاستقرار في منطقة غرب البلقان.

ومما يبعث على الارتياح أن عدد البلدان التي تعترف بكوسوفو ما برح يتزايد بشكل تدريجي. وانضمام كوسوفو مؤخرا إلى عضوية المؤسسات المالية الدولية – صندوق النقد الدولي في أيار/مايو، والبنك الدولي هذا الشهر – فتح الباب على مصراعيه أمام تنميتها المستقبلية في إطار الاقتصاد العالمي. ويحدونا الأمل في أن تواصل كوسوفو القيام بدور بناء بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الاقتصادي الدولي.

والوضع على أرض الواقع مستقر عموما، ولكن توجد أحيانا توترات عرقية في مناطق معينة من كوسوفو. وأنا أيضا أشعر بالقلق إزاء الحادثة التي وقعت مؤخرا في ميتروفيتشا. ونود أن نرى مزيدا من الجهود الرامية إلى توفير حماية فعالة للأقليات. وأعتقد أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة

المؤقتة في كوسوفو يمكن أن تؤدي دورا مفيدا في الوساطة بين الأعراق والحوار بشأن النقاط الست، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك قوة الأمن الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والدول الأعضاء الممثلة في هاتين البعثتين.

واليابان تدعم كوسوفو بنشاط، من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، في جهودها الرامية إلى تحقيق التعايش السلمي والتنمية المستدامة لمجتمع متعدد الأعراق، ولا سيما في الجزء الشمالي من البلد.

واليابان ستواصل تقديم دعمها القوي من منظور الأمن البشري لتلبية احتياجات شعب كوسوفو. ونحن لا نزال ملتزمين بمساعدة كوسوفو على أن تتطور بحيث تصبح بلدا ديمقراطيا ومتعدد الأعراق يعج بالحياة.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أرحب في هذه الجلسة بحضور السيد فوك يريميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، والسيد اسكندر حسيني، وزير خارجية كوسوفو. ولا بد لي أن أشكر السيد لمبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية.

ومن دواعي الارتياح العميق، إن لم يكن الاغتباط، أن نرى الهدوء يسود في كوسوفو، على الرغم من بعض الحوادث التي وقعت في الجزء الشمالي من البلد فيما يتعلق بالأرض وإعادة بناء المنازل التي دمرت خلال الحرب. ولحسن الحظ، تم احتواء هذه الحوادث بفضل التدخل السريع من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وذلك بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو وشرطة كوسوفو لحماية تلك الأماكن وتشجيع كلا الطائفتين على إيجاد حلول سلمية دائمة لخلافاتهما. ومن مصلحة السلطات في بريشتينا وبلغراد اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتسوية هذه الحوادث سلميا. علاوة على ذلك، فإننا نأمل في أن القدرات التي تقدمها منظمة حلف شمال الأطلسي لقوة الأمن في كوسوفو ستمكنها من الاضطلاع بمهامها قريبا، مما يتيح لها أن تحمل كامل مسؤولياتها الأمنية.

ويرحب وفدي، في جملة أمور، بالتعاون البنَّاء للسلطات في كوسوفو مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على الرغم من بعض التحفظ تجاه وجود الأخيرة. وهناك أمر واضح، إذ أنه حتى بعد إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة التي تحظى بتأييد مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره، سيكون لها دائما دورا حاسما في بناء الأمن في كوسوفو.

وغني عن القول إن مسألة مركز كوسوفو تظل المصدر الرئيسي للخلاف بين الطرفين. ومع ذلك، فإن اشتراك صربيا في المناقشات الفنية بشأن القضاء والشرطة والجمارك علامة مشجعة. ونرحب بالتقدم الكبير المحرز في معالجة القضايا العاجلة أمام محكمة ميتروفيتشا وسير العمل بشكل طبيعي في تطبيق النظام القانوني في شمال كوسوفو.

وبالمثل، أحرز تقدم في مجال استعادة التراث الثقافي والديني الصربي في كوسوفو وحمايته. ونحن مقتنعون أيضا بأن بروز فرص التعاون الإقليمي في مجالات عديدة، بما في ذلك المجال الثقافي، سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الهدف المتمثل في بناء الجسور والمصالحة.

ومن الواضح أن إنعاش الاقتصاد وخلق فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية لشعب كوسوفو هو أحد العوامل الرئيسية لتعزيز عملية إعادة الإدماج. ونؤكد الإسهام الهام لبعثة الأمم المتحدة في هذا الصدد، ونشيد به. وندعو المجتمع الدولي برمته إلى تقديم كل الدعم اللازم لبناء اقتصاد متين له مقومات الاستمرار في كوسوفو.

ونثني على الاضطلاع الفعال لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بدور تنفيذي في مجالات سيادة القانون والشرطة والقضاء والجمارك، مع أننا نعتقد أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تواصل تحمل مسؤوليات معينة في مجال العدالة. كما نود أن نشكر بعثة الأمم المتحدة، وجميع الشركاء الإقليميين والدوليين على دعمهم بشأن مسألة الأشخاص المفقودين.

وختاما، أود أن أشيد بكل الأطراف الفاعلة على أرض الواقع وأن أشجعها على لعملها من أجل تحقيق الاستقرار في كوسوفو، ونعرب عن رغبتنا في أن نرى جميع الأطراف تُبدي الشجاعة والرؤية السياسية اللازمة لاتباع نهج متضافر يكفل السلام والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): وأنا أيضا أود أن أنضم إلى الزملاء الآخرين في مجلس الأمن في الترحيب بالسيد لمبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام؛ والسيد اسكندر حسيني، وزير خارجية كوسوفو؛ والسيد فوك يريميتش، وزير خارجية صربيا، في قاعة المجلس اليوم.

كما أود أن أعرب عن شكرنا للأمين العام على تقريره الشامل (S/2009/300) عن التطورات في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأن أثني على العمل الهام والمستمر الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتعزيز الاستقرار والمصالحة في كوسوفو. كما نود أن نشكر السيد لمبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام على قيادته وعمله الشاق.

يبين تقرير الأمين العام أنه على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والتوترات الطائفية المستمرة فإن كوسوفو تحرز تقدما جيدا. وهناك عدد متزايد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – بلغ عددها الآن ٦٠ دولة – تعترف بكوسوفو. وظهر ذلك الاعتراف المتزايد بوضوح في الآونة الأخيرة بالتأييد الساحق لانضمام كوسوفو إلى عضوية المؤسسات المالية الدولية. كما نود أن نحيي الذكرى السنوية الأولى لاعتماد دستور كوسوفو في ١٥ حزيران/يونيه.

ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء التوترات الأخيرة بشأن عمليات إعادة بناء المنازل في ميتروفيتشا. لقد كانت استجابة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو فعالة ومتناسبة. ونرحب بالعمل من أجل المصالحة الذي تقوم به قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والذي ساعد في التوصل إلى حل تقوم بموجبه كلا الطائفتين الآن بإعادة بناء ممتلكاتهما. وتلتزم المملكة المتحدة بمساعدة لجنة كوسوفو للمطالبات المتعلقة بالممتلكات العقارية في عملها لاستعادة حق الملكية لسكان كوسوفو من جميع الطوائف. ونرحب باستمرار عودة النازحين إلى كوسوفو، وإن كان ذلك بمعدل منخفض.

ونرحب بالتعاون الجيد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن كوسوفو. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يضطلع بدور متزايد من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي بلغت كامل قدرتها التشغيلية في نيسان/أبريل، وما فتئت تحرز تقدما هاما في تعزيز سيادة القانون وإعادة بسط السيطرة على الجمارك. وبالتالي، من المستصوب أن تواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو انسحابها، وأن تركز على المجالات التي يمكنها فيها أن تضطلع بدور مجد وهام، مثل دعم انخراط كوسوفو في المنظمات الخارجية تعزيز عودة الأشخاص المشردين داخليا والمصالحة.

وبالنظر إلى الصعوبات الاقتصادية على الصعيد العالمي، من الهام الآن أكثر من أي وقت مضى ألا يتجاوز حجم بعثات الأمم المتحدة ما هو ضروري تماما. ونحيط علما برأي الأمين العام بأن الميزانية المنقحة لبعثة الأمم

المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو تفـي وفـاء كـاملا باحتياجـات ولايـة البعثـة في المستقبل. كمـا نناشـد حكومـة كوسـوفو أن تـشارك مـشاركة بنـاءة مـع بعثـة الأمـم المتحـدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لمساعدتما على إنجاز عملـها، وهـو ما لا ينتقص من مركز كوسوفو.

ولا يزال تنفيذ عملية اللامركزية وتـشجيع مـشاركة جميـع مـواطني كوسـوفو في العمليـات الديمقراطيـة المحليـة يكتـسيان أهميـة بالغـة لبنـاء مـستقبل أفـضل للجميـع في كوسوفو. ويجب على بعثة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو، وبعثـة الاتحـاد الأوروبي المعنيـة بـسيادة القـانون في كوسـوفو، وغيرهمـا مـن الـشركاء الـدوليين، مواصـلة التعـاون الوثيـق لمواجهـة التحـديات الجديـدة وتحقيـق هـذه الأهـداف. ويجـب علـى الحكومـات المحليـة والإقليميـة أن تكـون علـى اسـتعداد للعمـل بـصورة واقعيـة مـع ممثلـي المجتمـع الـدولي. وسيكتسي ذلك الأمر أهمية خاصة للدفع بعملية اللامركزيـة، وهو أمر حاسم لإنشاء حكومة محلية لها مقومـات البقـاء بغيـة الانخـراط مـع هيئـات الدولـة لمـا فيـه صـالح طوائفهـا، بخـلاف المؤسسات الموازية غير المعترف بها.

كمـا يجـب علـى حكومـة كوسـوفو أن تنفـتح علـى جميـع الطوائـف لإثبـات التزامهـا بتنفيـذ حقـوق الأقليـات، وعليهـا أن تـسعى إلى إجـراء انتخابـات محليـة حـرة وعادلـة تحظى بدعم جيد. ومثلما يشير إلى ذلـك تقريـر الأمـين العـام، يمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبـا أن تـضطلع بـدور هـام أيضا في بناء القدرات للمساعدة على إجراء الانتخابات.

وعلـى الـرغم مـن موقـف حكومـة صـربيا إزاء مركـز كوسـوفو، ينبغـي أن تواصـل انخراطهـا مـع الاتحـاد الأوروبي وتشجيعها لأقلية صرب كوسوفو على المشاركة الفعالـة في عمليـة اللامركزيـة. وسيـستفيد صـرب كوسـوفو مـن سـيادة القـانون ومـن فرصـة الاضـطلاع بـدور في تـسيير شـؤون طوائفهم. ولتحقيق تلك المنافع، سيحتاجون إلى المـشاركة في الانتخابات المحلية بحماس وينبغي تشجيعهم على ذلك.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بتأييد جهـود المجتمـع الدولي لتعزيز الاستقرار وتحقيـق المـصالحة والتقـدم الاقتـصادي في كوسوفو، وإحـراز التقـدم الـذي يُمكِّنـها مـن المـضي قـدما صـوب تحقيـق منظـور الاتحـاد الأوروبي في آخـر المطـاف، بالموازاة مع جيرانها.

الـسيد تـشوركين (الاتحـاد الروسـي) (تكلـم بالروسية): نشكر المبعوث الخاص للأمـين العـام في كوسـوفو، السيد زانيير، على تقديمه لتقرير الأمين العـام عـن بعثـة الأمـم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2009/300). وقـد حلـل الجانب الروسي لتلك الوثيقة تحليلا متأنيا.

ونرحب بمشاركة وزير خارجيـة صـربيا، الـسيد فـوك يريميتش، في جلسة المجلس اليوم. ونعرب له عن الامتنان علـى مـا قدمـه مـن تقييمـات، ونحـن نـشاطره إياهـا. وقـد اسـتمعنا بإمعان للبيان الذي أدلى بـه الـسيد حسيني، ولـو أنـه لا يمكننـا أن نقول إنه أوفَى بمعيار الموضوعية.

يساورنا القلق لأنه على الرغم مما وجهه مجلس الأمـن مـن إشـارات إلى بريـشتينا بـشأن ضـرورة احتـرام قـرارات المجلس، لا يزال ممثلو سلطات كوسوفو - وقـد تمـت الإشـارة إلى هـذا الأمـر بوضـوح في تقريـر الأمـين العـام - يطـالبون في بياناتهم العامة بوقف أنشطة بعثة الأمـم المتحـدة في كوسـوفو، بسبب عدم الاعتداد المزعوم بقرار المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولأنهم لا يخضعون إلى أي التزامـات قانونيـة بتنفيـذه. ونعتقـد أن هذا السلوك مرفوض.

ونـود أن نُـذكِّر مـرة أخـرى بـأن القـرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يـزال سـاريا تمامـا. ووفقـا لهـذا القـرار، ينبغـي للمبعوث الخاص للأمين العام والبعثة التي يترأسـها أن يواصـلا القيـام بمهامهمـا، بمـا في ذلـك المـساعدة علـى كفالـة حقـوق

وأمن الأقليات الطائفية، وتحقيق المعايير الديمقراطية للإقليم التي وضعها المجتمع الدولي. ولا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي عمله في ذلك الصدد.

وأي خطوات مستقلة للالتفاف على مجلس الأمن بغية إحداث تغيير جوهري على جغرافية أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ستتنافى بصورة لا لبس فيها مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ومع النهج القائم على مجموعة من التدابير لإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الذي اعتمده هذا المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وأود أن أذكِّر بأن أي وجود دولي في الإقليم، وفقا لذلك النهج، بما فيه بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، يجب أن يعمل في إطار محايد من حيث مسألة المركز، مع الامتثال لصلاحيات الأمم المتحدة والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونحيط علما بالدور الإيجابي الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والدور الشخصي للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد زانيير، لنزع فتيل التوترات في منطقة بلدة سوخودول/برديان، بضواحي كوسوفسكا متروفيتشا، في نيسان/أبريل وأيار/مايو هذا العام. ونعتقد أن المسؤوليات عما حدث تقع، أولا وقبل كل شيء، على عاتق الجانب الألباني الكوسوفي، الذين، على الرغم من احتجاجات الصرب المحليين، شرعوا في العمل بصورة منفردة لاستعادة منازل اللاجئين من ألبان كوسوفو.

إن حل مشكلة معقدة وحساسة مثل عودة اللاجئين أمر حولته سلطات ألبان كوسوفو أساسا إلى عمل سياسي. فلأول مرة خلال السنوات العشر الماضية، لن تتم عودة اللاجئين بمشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإنما بدعم قوات الشرطة والقوات العسكرية الدولية. وبينما نقر بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، نرى أن هذه العملية يجب أن تُنَفذ على قدم المساواة، مع مراعاة آراء طائفتي الألبان والصرب في الإقليم.

ونرحب بالمفاوضات الجارية بين بلغراد والأمم المتحدة بشأن إشراك ممثلي بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو فيما يتعلق بالمسائل التقنية الست لكفالة رفاه طائفة الصرب في الإقليم. ومن الواضح أن هذا الحوار سيكون مجديا، شريطة اتخاذ موقف بناء وإبداء حسن النية، لا من جانب بلغراد فحسب، بل بريشتينا أيضا. وحتى الآن، وكما يرد في تقرير الأمين العام، تتردد سلطات كوسوفو في المشاركة في هذه العملية.

ونرى أنه لا بد لمحكمة العدل الدولية أن تنظر بموضوعية وحياد في الطلب الذي قدمته إليها الجمعية العامة للبت في ما إذا كان إعلان الاستقلال من جانب واحد يتماشى مع القانون الدولي. وفي ١٦ نيسان/أبريل، قدمت روسيا إلى المحكمة تقريرا خطيا يجسد موقف روسيا الأساسي بشأن هذه المسألة.

وبالنظر إلى أن اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة تناقش حاليا ميزانية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لفترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠١٠، فإننا نأمل أن تكون الموارد التي سيتم تخصيصها في آخر المطاف للبعثة في كوسوفو كافية لتنفيذ ولايتها وأن تضع في الاعتبار رغبات الجانب الصربي.

ونحن على يقين بأنه ما من بديل عن مواصلة مجلس الأمن لدوره الريادي في الدفع قدما بعملية كوسوفو. ويجب على المجلس أن يستمر في الاضطلاع بدور ضامن الامتثال للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس ذاته.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر المبعوث الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد زانيير، على إحاطته الإعلامية. ونقدر ما قام

بـه بمعيـة بعثـة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو مـن جهـود بغيـة صـون الـسلم والأمـن في كوسـوفو ومنطقـة البلقان.

وقد استمعنا بإمعان للبيان الذي أدلى بـه معـالي وزيـر خارجيـة صـربيا، الـسيد يـريميتش. كمـا اسـتمعنا بتـأن للبيـان الذي أدلى به السيد حسيني.

خـلال الأشـهر الثلاثـة الماضـية اتـسمت الحالـة الأمنيـة في كوسـوفو بالهـدوء عمومـا، غـير أن التـوترات لا تـزال قائمـة في بعـض المنـاطق، لا سـيما في شمـال ميتروفيتـشا، الـتي وقعـت فيهـا سلـسلة مـن الحـوادث. وتـشعر الـصين بـالقلق إزاء هـذه التطــورات. وفي الوقــت ذاتــه، يــسرنا أن نــرى أن ألبــان كوسـوفو وصـرب كوسـوفو توصـلوا، في ظـل وسـاطة بعثـة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسـوفو، إلى تـسويات أوليـة بـشأن مـسائل تـشمل بنـاء المنـازل. ونأمـل أن تـستمر جميـع الأطراف في ممارسة ضبط النفس، وتعزيـز الحـوار فيمـا بينـها، والامتنــاع عــن أي مهــاترات أو أعمــال قــد تعــرض الــسلم والاستقرار للخطر.

وقد أحطنا علما بالزيـادة التدريجيـة في عـدد العائـدين طوعا مـن أفـراد طوائـف الأقليـات عـام ٢٠٠٩. غـير أن هـذا الرقم لا يزال بعيدا عن الرقم الذي سُجل في الفتـرة ذاتهـا مـن عـام ٢٠٠٨. ونناشـد بعثـة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسوفو أن تكثف جهودها للوسـاطة بغيـة تحسين العلاقـات فيما بين الطوائف. ونحث الأطراف المعنية على مواصلة إيجاد وتنسيق الظروف المواتية لتمكين أفـراد طوائـف الأقليـات مـن العودة طوعا.

وتـرى الـصين أنـه يجـب علـى جميـع الأطـراف التقيـد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبقـرارات مجلـس الأمـن. كما يجب عليها احترام الـسيادة والـسلامة الإقليميـة للبلـدان، بما فيها صربيا. وما فتئت الـصين تؤكـد أن أفـضل سـبيل لحـل مسألة كوسوفو هـو أن يتوصـل الطرفـان الـصربي والكوسـوفي إلى خطة تسوية مقبولة للطرفين من خلال المفاوضات.

لقد شهدت الحالة في كوسوفو تغييرات، لكن أسـاس تنفيـذ القــرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) مــا زال كمــا هــو. وتحـيط الــصين علمــا بالإشــارات الــواردة في تقريــر الأمــين العــام (S/2009/300) بشأن تسريع عمليـة إعـادة تـشكيل بعثـة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو وإنهائهـا تـدريجيا كيمـا تتماشى وظائفها مع الحالـة الجديـدة. ونعتقـد أن التغـييرات في البعثــة ذات طــابع فــني. ويجــب ألا تــشمل مركــز كوســوفو وألا تغير الموقـف الحيـادي للأمـم المتحـدة. ومـا زالـت مـسألة كوسـوفو بنـدا مهمـا في جـدول أعمـال المجلـس. ويجـب أن تــستمر البعثــة في الاتــصال الوثيــق مــع الأطــراف المعنيــة وأن تواصــل كــذلك الاضــطلاع بــدور رئيــسي وبنــاء في تــسوية مسألة كوسوفو على النحو الواجب.

إننا نفهم رغبة الاتحاد الأوروبي في الاضـطلاع بـدور في صون السلم والاستقرار في منطقة البلقان. وندرك أن بعثـة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القـانون في كوسـوفو تعهـدت بــالالتزام بــالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وأنهــا تقــدمت مــؤخرا بتقرير آخر عن أنشطتها. ونأمل أن تواصل البعثة العمل تحت الـسلطة العامـة للأمـم المتحـدة وضـمن إطـار موقـف الحيـاد المنصوص عليه في القـرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وأن تـدعم عمـل بعثة الأمـم المتحـدة وأن تـضطلع بـدور نـشط في صـون الـسلم والاستقرار في المنطقة.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربيـة الليبيـة): أرحـب بالسيد فوك يرميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، والـسيد إسكندر حسيني، وأشكر السيد لمبيرتـو زانـيير، الممثـل الخـاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية.

نعــبر عــن ارتياحنــا لاســتقرار الوضــع الأمــني في كوسوفو بـصورة عامـة رغـم بعـض الحـوادث المتفرقـة، ورغـم

استمرار تباين المواقف بين ألبان وصرف كوسوفو. ونشيد بالدور الذي تلعبه بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، بالتنسيق والتعاون القائم بين البعثة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون.

نلاحظ مما ورد في تقرير الأمين العام (S/2009/300) أن هناك عددا من المؤشرات الإيجابية التي يمكن البناء عليها لتطبيع الأوضاع بين الطوائف وتحقيق الاستقرار الدائم في كوسوفو، ومن ذلك الشروع في إعادة بناء المنازل في شمال كوسوفو بعد الاتفاق بين المواطنين الألبان والصرب. وحصل أيضا بعض التقدم في البحث عن حلول في مجال حماية التراث الصربي في كوسوفو. كما تم تحديد هوية ٢٦ من الموتى وأعيدت رفاتهم إلى أسرهم.

ونلاحظ بارتياح أيضا الجهد الذي يبذله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة العائدين في مجال إعادة بناء المساكن، والتعهد بإعادة بناء ٤٥ وحدة سكنية مع نهاية السنة في إطار برنامج الشراكة المستدامة لمساعدة العائدين في كوسوفو. كما نشيد بالدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لإعادة تعمير مواقع التراث الثقافي والديني التي تضررت في أعمال العنف عام ٢٠٠٤.

ورغم حالة الهدوء وبعض التطورات الإيجابية في كوسوفو، إلا أنه يساورنا القلق إزاء استمرار البلديات في شمال كوسوفو في العمل بشكل منفصل إلى حد بعيد عن بقية كوسوفو واستمرار الانقسام بين شرطة الشمال وباقي شرطة كوسوفو. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه من المهم تشجيع المواطنين بمختلف طوائفهم على الانخراط جنبا إلى جنب في الشرطة المحلية والإدارة المحلية.

إن قيام بعثة الأمم المتحدة بإنشاء مكتب دعم وتيسير شؤون الطوائف خطوة هامة يجب أن يؤيدها الجميع. ومن المهم أن تركز البعثة على المهام المتصلة بالأقليات، بما في ذلك عملية دعم العودة ورصد حقوق الإنسان، ومواصلة الوساطة بين المجتمعات المحلية.

ونؤكد على أهمية زيادة فعالية عمل الفريق الاستشاري لحقوق الإنسان باعتباره آلية موثوقة لتناول الادعاءات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان في إطار ولاية بعثة الأمم المتحدة.

ونأمل أن تواصل جميع الأطراف التعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة، وفقا لمضمون البيان الرئاسي لمجلس الأمن S/PRST/2008/44 الصادر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ونأمل أن يتواصل الحوار بين بريشتينا وبلغراد من أجل تنفيذ الترتيبات المؤقتة في المجالات الستة ذات الاهتمام المشترك التي حددها الأمين العام في رسالته إلى رئيس جمهورية صربيا في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وأخيرا، ندعو جميع الأطراف إلى بذل المزيد من الجهد للإبقاء على قنوات الحوار والتعاون البناء مفتوحة من أجل تكريس التعايش والانسجام بين جميع الأطراف في كوسوفو، والابتعاد عن العنف والمواجهة. كما نؤكد على ضمان عودة المهجرين من جميع الطوائف وتقديم الحماية للأشخاص المشردين، وحماية المواقع الدينية والثقافية، وتوفير الدعم السياسي لمسألة معرفة مصير المفقودين وعدم تسييسها، والعمل المشترك على إيجاد أرضية مشتركة لصون السلام والاستقرار في كوسوفو ومنطقة البلقان بصورة عامة.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب أنا أيضا بالسيد إسكندر حسيني، وزير خارجية كوسوفو، والسيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، في المجلس اليوم. وأشكرهما على تعليقاتهما. كما أود أن أشكر الممثل الخاص زانيير على

إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى قيادته الممتازة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تواصل نضوج المؤسسات الديمقراطية والمتعددة الأعراق في جمهورية كوسوفو منذ إعلان كوسوفو الاستقلال في العام الماضي. ونرحب بزيادة التعاون بين الطوائف في كوسوفو بشأن المسائل العملية، وهو ما ورد ذكره على لسان الممثل الخاص. ونحيط علما بتعيين أمين مظالم مؤخرا لضمان خضوع المؤسسات الحكومية للمساءلة أمام الجمهور العام والتحوط من أي إساءة استغلال للسلطة. ويمثل تعيين رئيس كوسوفو لمحكمة دستورية تضم في عضويتها ممثلين للأقلية تطورا مهما آخر، وكذلك اختيار أعضاء جدد للجنة الانتخابات المركزية في كوسوفو استعدادا للانتخابات البلدية المقبلة التي ستكون أول انتخابات تجريها كوسوفو منذ استقلالها. والولايات المتحدة تقدم دعمها لجهود كوسوفو الرامية إلى ضمان ديمقراطية الانتخابات وشفافيتها.

كما نحيط علما بانتخاب كوسوفو مؤخرا في عضوية صندوق النقد الدولي. وننتظر نتائج التصويت بشأن طلب كوسوفو الانضمام إلى عضوية البنك الدولي. وستساعد عضوية هاتين المؤسستين الماليتين الدوليتين كوسوفو على تحقيق الاستقرار والرخاء الاقتصاديين لجميع مواطنيها وستساعد على دمج اقتصاد كوسوفو في النظام المالي العالمي. كل هذه التطورات في كوسوفو متسقة مع رؤية خطة اهتساري. ونلاحظ أن ٦٠ دولة عضوا في الأمم المتحدة اعترفت بكوسوفو كدولة مستقلة وذات سيادة.

أود أن أتطرق إلى صرب كوسوفو. نحن نشجع حكومة كوسوفو على مواصلة جهودها الرامية إلى فتح قنوات الاتصال مع الصرب والأقليات الأخرى. ومن الأنباء الإيجابية أن معدل العودة بدأ في الزيادة بعد طول انتظار، لكن العودة لا تزال عند مستويات منخفضة بشكل غير مقبول. ويوثق الأمين العام ٦٦٠ أسرة من الأقليات، تضم ٣ ١٠٠ فرد، أعربوا عن رغبتهم في العودة إلى منازلهم في كوسوفو في ٢٠٠٩. ونحن نتطلع إلى تحقيق ذلك في هذا العام، ونرحب، في هذا الصدد، بتكرار رئيس الوزراء ثاتشي التزام كوسوفو بالعائدين.

تعاون بلغراد ضروري حتى تصبح كوسوفو مجتمعا متعدد الأعراق بحق. ونرحب بالتزام سلطات بلغراد بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، التي اكتمل الآن انتشارها في جميع أنحاء كوسوفو. ونقدر الرد الحازم للبعثة ولقوة كوسوفو على أعمال العنف الأخيرة فيما يتصل بإعادة بناء منازل أبناء الطائفة الألبانية في شمال كوسوفو، وهو رد يساعد في دعم حرية الحركة والسلامة والأمن للجميع، بغض النظر عن الطائفة.

ونشجع بلغراد على دعم إدماج المجتمعات المحلية لصرب كوسوفو في مؤسسات كوسوفو، وبصفة خاصة لتهيئة الظروف لعودة صرب كوسوفو إلى مناصبهم في شرطة كوسوفو ولدعم حلول عملية أخرى من شأنها أن تحسن رفاه المجتمعات المحلية.

وللأسف، تواصل حكومة صربيا منع دخول السلع إلى كوسوفو، رغم أن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو صدقت مرتين حتى الآن على أن الخاتم الجديد لإدارة جمارك كوسوفو يتماشى مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونشجع صربيا على دعم التبادل التجاري بين الأقاليم، في إطار الوفاء بالتزاماتها باتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى.

والولايات المتحدة تدعم تماما إعادة هيكلة البعثة وتقليص حجمها، كما ورد في التقارير الأخيرة للأمين العام وكما تبرزها الميزانية المقترحة الحالية للأمين العام. وفي ضوء التطورات الإيجابية في كوسوفو، نعتقد أن الأمين العام ينبغي

أن يواصل تقليص وجود بعثة الأمم المتحدة ليقتصر على المهام التي لا تستطيع حكومة كوسوفو أو المنظمات الدولية أداءها، مثل تيسير مشاركة كوسوفو في المنظمات الإقليمية كمجلس التعاون الإقليمي واتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. إن مشاركة كوسوفو في هذه المحافل يعزز التعاون الإقليمي والنمو، ويخدم مصلحة المنطقة بأسرها.

ما برح الاستقرار في البلقان الغربية أولوية قصوى للولايات المتحدة. إننا ندعم بقوة اندماج المنطقة في المؤسسات الأوروبية ومشاركتها الكاملة في المجتمع الأوروبي - الأطلسي. إن كوسوفو وبلدان البلقان الأخرى ما زالت تواجه تحديات كثيرة، وإن الولايات المتحدة ستواصل دعم تقدمها وتنميتها.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أنا أيضا أود الترحيب بوزير خارجية صربيا السيد فوك يرميتش، ووزير خارجية كوسوفو السيد اسكندر حسيني، في قاعة المجلس وأن أشكرهما على بيانيهما. ونرحب أيضا بالممثل الخاص للأمين العام لامبرتو زانيير ونشكره على ملاحظاته وعمله الدؤوب.

ترحب كرواتيا بالتقدم المستمر المطرد الذي تحققه كوسوفو على دربها نحو إقامة مجتمع مستقر وآمن وديمقراطي بينما تعزز في نفس الوقت كلا من قدراتها الاقتصادية والإنمائية. وبصرف النظر عن بعض الحوادث البسيطة، ترحب كرواتيا بتقييم الأمين العام بأن الوضع الأمني بشكل عام في كوسوفو مستقر.

وتود كرواتيا أن تشيد ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على الدور الفعال والمفيد الذي تضطلع به - كما ذكر الأمين العام - في الوساطة بين المجتمعات المحلية وتعزيز الترتيبات العملية التي يمكن أن تعود بالفائدة على كل من بريشتينا وبلغراد. ونعتقد أن هذه الحقيقة في حد ذاتها تؤكد الدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به البعثة في كوسوفو، خاصة فيما يتعلق بقضايا العلاقات الخارجية والمساعدة القانونية الدولية، وندعو كل الأطراف إلى مواصلة التعاون مع الممثل الخاص زانيير وفريقه على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة.

وترحب كرواتيا باكتمال انتشار بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، التي تساهم فيها كرواتيا، في ٦ نيسان/أبريل، وتود أن تغتنم هذه الفرصة لتشيد بجهود قيادتها والبلدان المساهمة الأخرى.

أخيرا، نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلت بشأن مسألة إعادة بناء الممتلكات الثقافية ومسألة العائدين. ولا يزال تحقيق التقدم في هذا المجال مسألة بالغة الأهمية. ونحن نتطلع إلى النجاح المشترك في تطوير مجتمع حيوي، وتعددي وديمقراطي في كوسوفو، يتعزز بالتزامه بقيم السلام والتسامح وحقوق الإنسان والأقليات، وبالحوار والتعاون.

السيد ماير - هارتنج (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالسيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، وأن أشكره على بيانه. وأود أن أرحب بنفس القدر بالسيد اسكندر حسيني، وزير خارجية كوسوفو، وأن أشكره على بيانه. وعلاوة على ذلك، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا العميق لعمل السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، والمساهمة المهمة التي يقدمها يوميا في تيسير الحوار بين كل الأطراف.

نلاحظ مع الارتياح أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو انتهت بنجاح من إعادة هيكلة صفوفها وتقليص حجمها، كما هو متوخى في تقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم (S/2009/300). ونحن مقتنعون بأن الهيكل الجديد للبعثة وقوامها سيمكنانها من أداء المهام المحددة في تقريري الأمين العام لشهري حزيران/يونيه وتشرين الثاني/

نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/354 و S/2008/692). ونرحب بشكل خاص بتركيز البعثة على الوساطة بين المجتمعات المحلية وعلى دعم الأقليات.

اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة للإشادة بالأداء الرائع للأفراد الذين خدموا في بعثة الأمم المتحدة خلال السنوات العشر الماضية.

ونشعر بالرضا بصفة خاصة لتولي بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو مهام عملها الكاملة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، مما سمح للبعثة بأداء مهامها بفعالية في ميادين المراقبة، والمشورة، وتدريب الشرطة، والجمارك، والقضاء في كوسوفو، فضلا عن كفالة الردود الفعالة على حوادث العنف بين الطوائف وعلى الاضطرابات العامة.

إن الاتحاد الأوروبي سيفي بولايته في شمال كوسوفو كما يفعل بالنسبة لسائر كوسوفو، من أجل مصلحة كل المجتمعات المحلية، وسيكفل في ذلك السياق، وجودا مناسبا. وتوفر النمسا حاليا لبعثة الاتحاد الأوروبي ٢٦ خبيرا في مجالي الشرطة والقضاء في المقام الأول. وفضلا عن ذلك، سنواصل أيضا المساهمة في قوة كوسوفو بحوالي ٦٠٠ جندي. وإننا نؤيد قرار حلف شمال الأطلسي، الذي اتخذ بعد مشاورات مع الدول غير الأعضاء في الحلف المساهمة بقوات في قوة كوسوفو، ومنها النمسا، ببدء الإعداد لتحويل قوة كوسوفو إلى وجود محدد، سيشهد أيضا خفضا في حجم القوة على عدة مراحل.

ونحن، بدورنا سنبقي، كما قلت، على مستوانا عند مستوى المساهمة الحالي تقريبا، الذي سيظل يجعلنا أكبر مساهم في قوة كوسوفو بين غير الأعضاء في حلف شمال الأطلسي. ونرى أن الخطوة التي اتخذها حلف شمال الأطلسي اعتراف بالتقدم المحرز في استقرار كوسوفو وأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بزيادة قدرات بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو.

وفي ضوء تقليص حجم بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، نعرب عن التقدير للدور القيِّم الذي تواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الاضطلاع به في كوسوفو في مناطق أنهت فيها بعثة الأمم المتحدة عملها أو قلصت أنشطتها بدرجة كبيرة. إن الوجود المكثف في المجال المدني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كل أنحاء كوسوفو ليس له مثيل ويوفر استمرارية وتوازنا فريدا لجهوده في مجالي الرصد وبناء القدرة. وإن آلية الإنذار المبكر التي يوفرها هذا الرصد ذات قيمة عالية، بصفة خاصة على مستوى البلديات. وإن الانتخابات المحلية المتوقع إجراؤها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر تسلط الضوء على الدعم الذي لا غنى عنه الذي واصلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقديمه على مدى عقد تقريبا لتطوير مؤسسات كوسوفو الديمقراطية.

وكما سمعنا للتو، حدثت عدة تطورات إيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونرحب بشكل خاص بالتقدم المحرز في العملية الجارية للتحول إلى اللامركزية في كوسوفو، والتي ستكون أساسية لمعالجة مسائل حماية الأقليات ولتعزيز الحكم المحلي في أنحاء البلد. ومن الواضح أن التنفيذ الناجح يعود بالفائدة على الأقليات، وفي مقدمتهم صرب كوسوفو، لكنه سيتوقف على مشاركتهم في هذه العملية، وبصفة خاصة، في الانتخابات البلدية القادمة.

ونحن واثقون بأنه، بالتحلي بالواقعية اللازمة، يمكن إيجاد حلول للمسائل الخلافية، ومن ثم تقريب كوسوفو من بلوغ الهدف المتمثل في إنشاء مجتمع متعدد الأعراق وينعم بالسلام. وبالرغم من الاستقرار النسبي الذي تحقق في الأشهر الماضية، ما زال من المحتمل أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار

التوترات وحوادث العنف، مثل الحوادث التي وقعت في متروفيتشا الشمالية بسبب إعادة بناء منازل من جانب العائدين من ألبان كوسوفو. ولئن كنا نقدر الرد الجيد التنسيق لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو، فإننا نود أن نؤكد مجددا على أنه لا يمكن إيجاد حلول دائمة وسلمية إلا إذا عملت جميع الطوائف مع بعضها بعضا ومع حالات الوجود الدولي على السواء.

ونحن نشارك ملاحظة الأمين العام بأن جهود جميع الجوانب، وبدعم من المجتمع الدولي، بحاجة إلى أن تواصل تعزيز تنفيذ الترتيبات العملية المحددة في تقريره الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (S/2008/692). ونرحب بالإسهام المتزايد الذي تقدمه بعثة الاتحاد الأوروبي في المناقشات التي تجرى في مجالات سيادة القانون. وما زالت حالات الجمود في مجالات الشرطة والعدالة وحقوق الملكية والجمارك تعوق تطبيع الحياة اليومية، مع ما تحدثه من آثار سلبية على كوسوفو وصربيا على السواء. ولذلك نحن ندعو بريشتينا وبلغراد إلى تضييق شقة الخلافات والتوصل إلى علاقة عمل مثمرة. وتحذر التقارير الواردة مؤخرا من أنه، بسبب التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضد الأقليات الصغيرة التي أقامت في كوسوفو لفترة قرون، قد يضطر العديد من أعضاء هذه الطوائف لمغادرة البلد، وهو أمر يستدعي قلقنا.

ويحدونا الأمل في أن تزيد سلطات كوسوفو، بمساعدة المجتمع الدولي، الجهود الرامية إلى ترجمة التزاماتها فيما يتعلق بإنشاء مجتمع متسامح ومتعدد الأعراق إلى عمل فعال بغية تيسير المشاركة الفعالة لجميع الأقليات، بما في ذلك الأقليات الصغيرة، كما قلت، في جميع جوانب الحياة العامة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتطبيق العملي لقانون حقوق الإنسان الدولي فيما يتعلق بكامل المنطقة والسكان. وبالقدر نفسه، نحن نتوقع من سلطات بلغراد أن تستخدم نفوذها من أجل كفالة اتخاذ نهج أكثر إيجابية من جانب صرب كوسوفو.

ومع استيائنا من حقيقة أن العدد الإجمالي للعودات الطوعية للأقليات ما زال متدنيا على نحو غير متناسب، فإننا نشعر بالتشجيع من أنباء الزيادة التدريجية التي حصلت مؤخرا في أعداد العائدين. ونعرب عن أملنا بأن يثبت مشروع كوسوفو للعودات فعاليته في تهيئة الظروف المفضية إلى إعادة إدماج طوائف الأقلية.

وظلت النمسا، كما هو معروف جيدا، تدعم باستمرار كفالة مستقبل لجميع شعوب البلقان الغربية في إطار الاتحاد الأوروبي. وعلى وجه الخصوص، يحدونا الأمل في أن تتمكن صربيا من المضي قدما وبسرعة في طريقها نحو التكامل الأوروبي، وبلغراد تعلم أنها يمكن أن تعول على دعم الحكومة النمساوية في تلك المسألة.

وفي الوقت نفسه، نحن نقدر تقديرا كبيرا الالتزام الواضح من جانب حكومة كوسوفو نحو المستقبل الأوروبي والمنظور الأوروبي لبلدها. ونحن على اقتناع بأن تلك الرؤية المشتركة ستفيد بشكل واضح جميع مواطني صربيا وكوسوفو وستساعدهم على التطلع إلى التغلب على الخلافات القائمة والتمكن من إحراز التقدم اللازم.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، على المعلومات التي تبادلها معنا اليوم، والسيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، على حضوره وبيانه. كما نشكر السيد اسكندر حسيني على بيانه.

لقد تابعنا عن كثب عملية إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والانتشار الكامل في الميدان لبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو.

ويدل التعاون الذي حققته بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي في مجال العدالة وسيادة القانون والجمارك على وجود تعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين.

وبالنسبة لوفد بلدي، فأن الأمر الذي يتسم بأهمية خاصة هو أن تتعاون الأطراف تعاونا كاملا مع بعثة الأمم المتحدة في الاضطلاع بولايتها وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، مع احترام معيار الحياد. ويجسد الالتزام بتنفيذ أحكام ذلك القرار الأساس القانوني للتوصل إلى حل دائم وسلمي لحالة كوسوفو، وبوجه عام، تحقيق الاستقرار في البلقان.

ونحن نشعر بالقلق لأنه، مع أن الحالة في كوسوفو بقيت مستقرة نسبيا، فإن استمرار حوادث التوتر بين صرب كوسوفو وألبان كوسوفو في الأشهر الماضية يدل على هشاشة الاستقرار الإقليمي وضرورة تعزيز الحوار بين الطوائف وتدابير بناء الثقة بين الأطراف.

ونعتقد أن الأمر الأساسي هو تعزيز التعاون بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي بغية الاتفاق على تدابير لمنع واحتواء الاندلاع المحتمل للعنف العرقي وبالوسائل السلمية. وبشكل مماثل، فإن بعثة الأمم المتحدة بحاجة إلى التعاون بشكل أوثق مع الأطراف ومع بعثة الاتحاد الأوروبي، بغية تشجيع اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق مشاركة صرب كوسوفو في شرطة كوسوفو، نظرا لأن تلك هي إحدى المسائل التي تسهم في التوتر في المنطقة.

وبالنسبة لوفد بلدي، يتسم تعزيز سيادة القانون بأهمية كبيرة في الحالة الراهنة. ونحن ندعو بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة البحث عن سبل للعمل معا، وخاصة فيما يتعلق بتقديم المساعدة القانونية إلى السلطات المحلية. وبالمثل، ندعو الأطراف وبعثة الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والتعاون الكامل معها بغية كفالة مراعاة اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في القضايا الواقعة في نطاق اختصاص المحكمة.

وإحدى المسائل الهامة للغاية في منع نشوب الصراع هي إعادة إدماج الأقليات، وخاصة صرب كوسوفو. ومع ذلك، فإن الواقع لا يساعد دائما في إعادة الإدماج تلك، ولهذا السبب من الضروري تشجيع إقامة اتحاد استراتيجي فيما بين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الإنمائية ومجتمع المانحين والمنظمات الإقليمية وحكومة صربيا من أجل اتخاذ تدابير محددة لتعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية الدائمة في المنطقة بغية تهيئة الظروف لرفاه السكان، بما في ذلك إيجاد فرص التوظيف والحصول على الخدمات العامة وتوفير الأمن، وفي الوقت نفسه، مع تشجيع العودة الطوعية للاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

وفي ذلك الصدد، نرحب بحقيقة أن المشاريع المتعلقة بعودة أسر صرب كوسوفو وإعادة بناء منازلها يجري تنفيذها بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ونحن نعتقد أن العلاقات بين الطوائف تشكل أكثر التحديات الملحة التي تواجهها كوسوفو. ووجود بعثة الأمم المتحدة أمر حيوي لضمان حماية الحقوق الإنسانية للأقليات وحقوق الملكية والمنازل.

وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان، في إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة، إيلاء اهتمام خاص لتعزيز عنصر البعثة بشأن تقديم المساعدة في مجال حقوق الإنسان بغية زيادة النظر الفعال في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في المنطقة، وأن تعمل الأطراف بشكل وثيق مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والأطراف بغية

وضـع اسـتراتيجية شـاملة لتعزيـز حمايـة حقـوق الإنـسان في المنطقة.

وأخيرا، يؤكد وفد بلدي مجددا على موقفه بوصفه محفزا ثابتا ومتسقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وهي الهيئة القانونية العليا للتسوية السلمية للمنازعات الناشئة من تفسير القانون الدولي. وفي ذلك السياق، نحن ننتظر بتلهف فتوى المحكمة، التي طلبتها الجمعية العامة، بشأن قضية كوسوفو.

السيد موغويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): نحن أيضا نرحب بالسيد فوك يريميتش، وزير خارجية صربيا ونشكره على إحاطته الإعلامية. كما نشكر السيد لمبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد اسكندر حسيني على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ونرحب بالتطورات الجديدة في المنطقة فيما يتعلق بإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتخفيض حجمها وضمن إطار موقف الحياد المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونظرا للتحديات في العلاقات بين الطوائف العرقية التي ما زالت تواجه كوسوفو، فإن هيكل البعثة المعاد تشكيلها وقوامها للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠ من شأنه أن يكفل موارد أفضل الوساطة مستمرة بين الطوائف ولزيادة الدعم لطوائف الأقليات في جميع أنحاء كوسوفو.

ونشعر بالتشجيع لمستوى التعاون بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو فيما يتعلق بتبادل المعلومات والتنسيق بشأن المسائل التي تمثل شواغل رئيسية، ونقترح الاستمرار في تعزيز هذا التعاون في جميع القطاعات.كما يسرنا أن نلاحظ أن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو قد بلغت كامل طاقتها العملياتية وأنها ما زالت تعمل تحت السلطة العامة للأمم المتحدة وضمن إطار موقف الحياد المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونعترف بزيادة الخبرة الفنية لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ودورها المهني في مجالات الشرطة والقضاء والجمارك. ونشيد بإسهامها في مجال سيادة القانون. وهناك حاجة لضمان حسن سير آليات اتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة. وفي ذلك الصدد، ندعو السلطات في كوسوفو وصربيا إلى حل أي مسائل معلقة بشأن الجمارك.

وعلى الرغم مما يبدو من أن الحالة الأمنية عموما في كوسوفو بقيت هادئة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإننا نعرب عن قلقنا بشكل خاص إزاء سلسلة حوادث العنف التي وقعت بين المجموعات العرقية في الضواحي الشمالية لميتروفيتشا. وندعو الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس والاحترام المتبادل والتسامح من أجل العيش معا في وئام لصالح السلام. ونحيي الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو، تلك الجهود التي تشجع كلا الجانبين على إيجاد حل سلمي ومستدام. كما نثني على بعثة الأمم المتحدة لمواصلتها القيام بالوساطة التي كسرت الجمود في نهاية المطاف وجمعت الطرفين للاتفاق على حلٍّ عملي.

علاوة على ذلك، فإننا نرحب بالإسهام الهام الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة إلى جانب بعثة الاتحاد الأوروبي واللجنة الدولية للصليب الأحمر في عمل الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى تقديم الدعم المستمر.

وختاما، نثني على بعثة الأمم المتحدة لعملها، ونحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم اللازم لتمكينها من تنفيذ دورها على نحو مقبول في صون السلام والاستقرار على أرض الواقع.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ كلمتي بشكر السيد لمبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام على حضوره وإحاطته الإعلامية. كما أرحب بالوزير يريميتش والوزير حسيني وأشكرهما على بيانيهما.

تقدر كوستاريكا تقرير الأمين العام (S/2009/300). فهو يتضمن توصيات هامة فيما يتعلق بالمهام التي ينبغي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تواصل القيام بها في إطار دورها كوسيط بين الطرفين، وفي تعزيز الأحكام التي تستفيد منها الطائفتان. كان ذلك واضحا أيضا في التقريرين الصادرين في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692 و S/2008/354). ونحث السلطات في بريشتينا على مواصلة العمل مع الأمم المتحدة.

وكوستاريكا تقدر الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة وكذلك نشر القوات التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي باعتبارهما تدبيرين إيجابيين لتعزيز الاستقرار السياسي وتنفيذ سيادة القانون وترسيخها للتدخل من أجل احترام حقوق الإنسان وحمايتها والمحافظة على التراث الثقافي والديني الغني لكوسوفو.

يعرب وفدي عن دعمه الكامل لدور الأمم المتحدة في تعزيز الزخم السياسي في كوسوفو، ويود وفدي أيضا أن يثني على التعاون بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية الأخرى. ونرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي للمضي قدما بالبعد الأوروبي في منطقة البلقان برمتها. ونؤيد الجهود المبذولة لإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة وتعزيز مهام بعثة الاتحاد الأوروبي، ولا سيما في مجال ترسيخ سيادة القانون. ومع ذلك، تدرك كوستاريكا أيضا الحاجة إلى اتخاذ تدابير وقائية وتوفير الضمانات اللازمة لكفالة أن تسهم العملية في إحلال السلام والاستقرار السياسي الدائمين في المنطقة.

وكوستاريكا مقتنعة بأنه ينبغي للتواجد الدولي المدني الإشراف على نقل السلطة من المؤسسات المؤقتة إلى المؤسسات الدائمة للحكومة. ويؤيد بلدي الجهود التي تبذلها الدولة في كوسوفو، والتي اعترفنا بها. ونرحب باتخاذ الخطوات لتطبيع العلاقات السياسية والقانونية والاقتصادية، مما سيعزز تدريجيا من بروز كوسوفو على الساحة الدولية كدولة تعيش وتتعايش سلميا مع جيرانها.

وفي هذا الصدد، فإننا نحث جميع الأطراف على التعاون في تنفيذ تدابير عملية للتغلب على العزلة التي تعاني منها مجموعات بعينها نتيجة للتوترات العرقية أو لأسباب أخرى. وينبغي لبعثة الاتحاد الأوروبي عند تنفيذها ولايتها أن تكفل المساواة في الحقوق لجميع الطوائف في كوسوفو، وهي عملية تؤدي بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دورا مهما في حماية الأقليات، وبخاصة صرب كوسوفو.

وبالإضافة إلى الأزمة المالية الدولية المعقدة، تتصدى كوسوفو لتحديات هامة. ويجب عليها أن تعزز مؤسساتها الفتية وأن تطبق سيادة القانون تطبيقا عادلا ونزيها وباعتدال، وخصوصا – كما قلت سابقا – فيما يتعلق بحماية حقوق الأقليات. ويتعين عليها إقامة التوازنات الضرورية مع جيرانها وأن تتحرك صوب المستقبل بدعم مستمر من أوروبا من أجل كفالة استمراريتها كدولة. كما ينبغي للاتحاد الأوروبي بوجوده في المنطقة وبما يملكه من رؤية سياسية أن يسهم في تحقيق الأمن المشترك وأن يعمل من أجل كفالة التزام جميع الجهات الفاعلة التي لها مصالح مباشرة في المنطقة بالواقع السياسي الجديد وقبوله.

وكوستاريكا تحث الاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات الدولية على مواصلة دعم التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في كوسوفو لتيسير عملية إدماجها على الصعيد الوطني وتكاملها الإقليمي واشتراكها الكامل كعضو في أسرة الدول.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد فوك يريميتش، وزير خارجية صربيا والسيد اسكندر حسيني، وزير خارجية كوسوفو.

كما أود أن أشكر السيد لمبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، على بيانه وعلى العمل الذي يقوم به مع فريقه. ونقدر العمل الذي يقوم به رئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالتعاون مع أي تواجد دولي آخر، وبالدرجة الأولى، بطبيعة الحال، مع بعثة الاتحاد الأوروبي.

وقبل عام تقريبا، اعتمدت كوسوفو دستورها. وحينئذ، دعونا سلطات كوسوفو إلى التنفيذ السريع لجميع أحكام الدستور الذي يُعد نموذجيا في التزامه بالمعايير والقيم الأوروبية. لقد أوفت السلطات الجديدة في كوسوفو بالتزاماتها، لا سيما من خلال سَنِها لعدد من القوانين التي لا غنى عنها من أجل تعزيز سيادة القانون ومشاركة الأقليات. وعلى نحو خاص، يشكل التزام الحكومة الثابت باللامركزية قرارا هاما لإنجاز عملية البناء التدريجي لكوسوفو المتعددة الأعراق. ويولي الاتحاد الأوروبي الأولوية لحماية حقوق الأقليات، وهو ما سيكفل تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها السلطات في ذلك المجال.

وعلى الرغم من اندلاع بعض أعمال العنف التي أججتها عناصر متطرفة غالبا ما تكون مرتبطة بعصابات إجرامية، كانت الحالة الأمنية في كوسوفو مستقرة على نحو ملحوظ خلال الأشهر الأخيرة. وهكذا، فقد أبان السكان وجميع الطوائف عن التزامهم الراسخ بالسلام والاستقرار.

وعلى الصعيد الدولي، تعترف ٦٠ دولة الآن بكوسوفو. كما نرحب بانضمام كوسوفو إلى عضوية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهي خطوة لا بد منها لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد. وستسهم هذه التطورات في بروز دولة جديدة على المسرح الدولي وفي الاستقرار في جميع أرجاء البلقان.

وقد اكتمل نشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في ٦ نيسان/أبريل. وبينما تحرز تقدما، ثبت لسكان كوسوفو أن البعثة الأوروبية تعمل لما فيه صالح السكان أجمعين والطوائف كافة، على الرغم من الدعاية السلبية التي تنشرها بعض الجماعات المتطرفة.

وعملا بقرار إعادة تشكيل التواجد الدولي الذي اتخذه الأمين العام ووافق عليه مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44)، تتحمل بعثة الاتحاد الأوروبي الآن المسؤولية عن جميع المهام العملياتية في قطاع سيادة القانون التي كانت تقع في السابق على عاتق بعثة الأمم المتحدة. ولا تعني إعادة التشكيل بأي حال من الأحوال تخفيض التواجد الدولي في كوسوفو. بل على النقيض من ذلك، تشكل خطوة جريئة ودليلا قويا على الالتزام المتواصل للمجتمع الدولي.

ومثلما يفعل مجلس الأمن بشأن جميع بعثات الأمم المتحدة، سيتعين عليه النظر في تطور ولاية بعثة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الاقتراحات التي قدمها السيد زانيير والأمين العام في تقريره (S/2009/300) مناسبة تماما.

وفي إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وفي ظل السلطة العامة للأمم المتحدة، فإن بعثة الاتحاد الأوروبي تعمل بالتنسيق مع غيرها من عناصر التواجد الدولي، لا سيما بعثة الأمم المتحدة، التي لا تزال تضطلع بدور مفيد. وأود أن

أذكِّر بما توليه فرنسا من أهمية لتعاون سلطات كوسوفو على النحو الواجب مع الأمم المتحدة.

وتابع الاتحاد الأوروبي، من جانبه، الحوار الذي أطلقه الأمين العام مع جميع الأطراف المعنية بشأن إعادة تشكيل التواجد الدولي. والحوار مفتاح الاستقرار في المنطقة. ونحن ندرك تماما ما ينطوي عليه من مصاعب. فالخلافات العميقة بين سلطات صربيا وسلطات كوسوفو لن تُحل بين عشية وضحاها، غير أن ذلك ينبغي ألا يمنعنا من السعي معا، عن طريق الحوار، إلى إيجاد حلول عملية للمشاكل الملموسة التي تؤثر على حياة جميع الطوائف في كوسوفو.

وقد استمعنا باهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما السيد يريميتش والسيد حسيني. وسررنا بملاحظة أنهما، على الرغم من خلافاتهما القائمة، يتشاطران المصلحة في الحفاظ على الظروف المؤاتية لبناء مستقبل مشترك ضمن أوروبا. وبالتالي، نشجع بلغراد وبريشتينا على تجديد الحوار المباشر بينهما في أقرب وقت ممكن.

وتود فرنسا أن تقول للسيد يريميتش، على نحو خاص، إنه بتأييده للمبادرات الأوروبية للاسهام في الاستقرار في المنطقة، سيساعد على إيجاد الظروف المؤاتية لبناء مستقبل مشترك في منطقة غرب البلقان. وتلك هي الرسالة التي وجهها الرئيس ساركوزي إلى الرئيس تاديتش خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى باريس. وفي الوقت ذاته، وأثناء اجتماع عقده مؤخرا مجلس الاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون العامة والعلاقات الخارجية، قطع الاتحاد الأوروبي خطوة أخرى إلى الأمام من خلال اتخاذ قرار التعجيل بوتيرة تحرير إجراءات منح التأشيرة لرعايا جميع بلدان منطقة البلقان.

وللسيد حسيني، نود بطبيعة الحال أن نجدد تأكيد الدعم الذي أعرب عنه رئيسنا لرئيس الوزراء ثاتشي خلال زيارته إلى باريس، وننقل إليه رسالة مفادها أن بلده سيمضي قدما في طريق الاندماج الأوروبي، من خلال إحراز تقدم ملموس صوب سيادة القانون واحترام الأقليات المجاورة، ومن خلال بذل جهد لتعزيز أواصر الصداقة مع جيران كوسوفو.

ويدرك الاتحاد الأوروبي تماما ما يقع على عاتقه من مسؤوليات عن تجاوز العراقيل التي تحول دون بناء مستقبل مستقر ومزدهر في منطقة غرب البلقان. وبتلك الروح، سنسعى خلال الأشهر القادمة إلى بناء مستقبل مشترك لأبناء صربيا وأبناء كوسوفو في إطار الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل تركيا.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية صربيا، السيد فوك يريميتش، ووزير خارجية كوسوفو، السيد اسكندر حسيني.

كما أود أن أشكر السيد زانيير على إحاطته الإعلامية. ونحن نقدر جهوده. ونود أيضا أن نشيد مع التقدير بدور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في الماضي والحاضر، لكفالة السلام والاستقرار في كوسوفو. وبطبيعة الحال، يصدق القول ذاته على قوة كوسوفو.

لقد اعترفت ٦٠ دولة بكوسوفو. وكانت تركيا من بين السباقين إلى ذلك. كما أن هذا الرقم يضفي مشروعية واضحة على إعلان كوسوفو للاستقلال. ويسرنا أن نرى أن الحالة العامة في كوسوفو مستقرة، وأن سلطات كوسوفو تتخذ الخطوات اللازمة لتوطيد مؤسسات ونظام الدولة لديها. وهذه عملية ندعمها تماما، وسنظل على استعداد لمواصلة الإسهام فيها بأي طريقة ممكنة.

وفي ذلك السياق، نؤيد جهود الأمين العام وممثله الخاص لإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نرى أن العملية تجري

بسلاسة، وأننا على وشك الانتهاء منها. وفي الوقت ذاته، نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة لا تزال تضطلع بدور هام في كوسوفو، لا سيما في المساعدة على تيسير حل عدد من المشاكل العملية لكنها خطيرة.

كما يسرنا أن نرى أن هناك علاقة عمل وتعاون جيدة بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي. ونشجع صربيا وكوسوفو على التعاون معهما.

ونحن نولي أهمية كبيرة للأمن والاستقرار في منطقة البلقان، وننظر إلى استقلال كوسوفو في إطار السلام الدائم والاستقرار والرفاه في المنطقة برمتها. وبناء على ذلك، ينبغي مواصلة تعزيز الدعم المقدم إلى كوسوفو في جهودها للاندماج في المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية. وسنسهم بقسطنا في ذلك الصدد.

وعلينا أن نشدد أيضا على أن بناء صربيا تنعم بالديمقراطية والازدهار وتعيش في سلام مع جيرانها أمر حاسم لتحقيق الاستقرار والتعاون على الصعيد الإقليمي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تشجيعه ودعمه لصربيا في جهودها للاندماج في هياكل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. أما فيما يتعلق بتركيا، فإننا مصرون على المضي قدما في علاقاتنا القائمة على الصداقة والمنفعة المتبادلة مع صربيا.

ولأننا جزء من منطقة البلقان بالتأكيد، فإننا نلتزم بالعمل مع جميع شركائنا صوب كفالة مستقبل للمنطقة يعمه الأمان والاستقرار والازدهار.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

طلب السيد اسكندر حسيني الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة.

السيد حسيني (تكلم بالإنكليزية): إدراكا مني لضيق وقت مجلس الأمن، أود مع ذلك أن أرد على عدد من النقاط التي أثارها السيد يريميتش في جهد واضح لتضليل المجلس، لا سيما عندما حاول أن يقول للمجلس إن استقلال كوسوفو أعلنته مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة – أي أعلنه الألبان وحدهم.

وأود أن أبلغ أعضاء المجلس بأن استقلال جمهورية كوسوفو أعلنه ممثلون منتخبون لشعب كوسوفو، بمن فيهم جميع الممثلين المنتخبين للطوائف من غير الألبان باستثناء أعضاء الطائفة الصربية. فجميع ممثلي الطوائف البوسنية والتركية والمصرية وطائفة الروما وغيرها صوتوا مؤيدين لاستقلال كوسوفو.

وفيما يتعلق بالعائدين، أود أن أبلغ المجلس بأن حكومة جمهورية كوسوفو تلتزم وتهتم على نحو حيوي بإعادة كل شخص من الأشخاص المشردين داخليا وكل لاجئ – وأؤكد، كل واحد منهم – إلى داره. ونحن مستعدون لتهيئة الظروف المؤاتية لعودة كل فرد من مواطنينا أيا كانت التكلفة.

غير أنه لا بد لي أن أوضح أن أسلوب التلاعب بالأرقام ليس مفيدا. فقد قال الوزير يرميتش أن ٢٠٠ ٠٠٠ من صرب كوسوفو مازالوا مشردين. ويتعين علي أن أكرر ثانية أنه وفقا للتعداد الأخير للسكان، الذي أجرته السلطات المفروضة من قبل صربيا في كوسوفو، كان أكبر عدد على الإطلاق من الصرب المقيمين في كوسوفو ١٩٥ ٠٠٠. وفي الوقت الحالي، يعيش ١٣٥ ٠٠٠ صربي في كوسوفو. ولا أعرف أين يوجد رقم الـ ٢٠٠ ٠٠٠ هذا.

وأود أن أبلغ المجلس مرة أخرى أن جمهورية صربيا – الحكومة في بلغراد – لا تساعد في عمليات العودة. وتشجع الحكومة في بلغراد اللاجئين من كوسوفو في صربيا

على عدم العودة لكي تجد الحكومة في بلغراد ذريعة تسوقها أمام المحافل المحترمة مثل هذا المحفل بأن الكوسوفيين لا يفعلون ما يتعين عليهم أن يفعلوه.

ليس لدينا أي سبب على الإطلاق يجعلنا نخشى العائدين، بل على العكس تماما. وكما قلت في وقت سابق، سيدي الرئيس، فإن رئيس الوزراء وجميع أعضاء الحكومة والوزراء يبذلون قصارى جهدهم لضمان تهيئة جميع الظروف. وفي النهاية، من المستحيل إجبار أي فرد على عمل ما لا يرغب في عمله ونحن لا نريد إجبار أحد على ذلك.

إن كوسوفو بلد مستقل ولن تطلب كوسوفو مطلقا الإذن من بلغراد مرة أخرى للقيام بأي شيء أيا كان. وينبغي أن يكون ذلك واضحا تماما. ولكن ذلك ينبغي ألا يمنعنا من العمل معا. فنحن مستعدون للعمل مع بلغراد لتحسين حالة أبنائنا من صرب كوسوفو إذا كان ذلك هو الثمن المطلوب لحمل صرب كوسوفو على العمل معنا لأننا مستعدون للوفاء بالتزاماتنا بتحسين معيشتهم. ونحن غير مستعدين لاستغلال المصائر المؤسفة لأفراد في الطائفة الصربية في أي نوع من أنواع الرياضة السياسية لأننا لسنا بحاجة إلى ذلك.

ونحن نواجه مرة أخرى تلاعبا بالأرقام تعجز الكلمات عن وصفه ويقترب من الخيال العلمي - ٤٠٠٠٠ مطالبة. وستدرس وكالة كوسوفو للممتلكات العقارية كل مطالبة بعناية. وستعاد الممتلكات إلى كل مواطن، سواء كان من الصرب أو من الألبان أو أيا كان انتماؤه العرقي. ولكن يتعين علي فحسب أن أسترعي انتباه المجلس إلى الخسارة التي يمكن أن تترتب على هذا التلاعب بالأرقام، وهي خسارة كبيرة.

إن كوسوفو كيان جمركي واحد وستظل كذلك. وكوسوفو أيضا كيان قضائي واحد. وبخصوص عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا ومجلس التعاون الإقليمي وغيرهما من الآليات الإقليمية، فإن كوسوفو مهتمة جدا بأن تكون جزءا من تلك المبادرات. وتصر بشدة على أن تكون جزءا من الجهود الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة والنشاط الإجرامي العابر للحدود وأن تكون جزءا من أي مبادرة إقليمية أخرى يمكن أن تعود بالنفع على الشعوب والدول في جميع أنحاء المنطقة.

وقوة أمن كوسوفو ليست مؤسسة شبه عسكرية غير قانونية. فقد أنشئت استنادا إلى توصيات رجل حائز على جائزة نوبل للسلام، مارتي أهتيساري. ولا أعتقد أن شخصا حائزا على جائزة نوبل للسلام يمكن أن يقترح مطلقا إنشاء قوة إجرامية شبه عسكرية غير قانونية. وأبلغ السيد يرميتش أنه ينبغي له ألا يخشى من قوة أمن كوسوفو مطلقا. والذي ينبغي أن يخشاه هو العدد الكبير جدا من أنصار ميلوسيفيتش الذين مازالوا موجودين في الهياكل العسكرية والشرطية في صربيا. ذلك ما ينبغي أن يخشاه السيد يرميتش وليس قوة أمن كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فوك يرميتش للإدلاء ببيان آخر.

السيد يرميتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أريد حقا أن أسترعي انتباه المجلس بإيجاز إلى مصدر الأرقام المذكورة في مداخلة صربيا: ٢٠٦٠٠٠ هو الرقم الرسمي الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وإنه أمر لا يصدق حقا أن يشكك شخص هنا في هذا المبنى في الأرقام الرسمية للمفوضية. ذلك هو الرقم الصادر عن هذه المنظمة فيما يتعلق بعدد المشردين داخليا من الصرب، وهو ليس رقما صادرا عن الحكومة الصربية.

أما بخصوص المطالبات الـ ٤٠٠٠٠ التي لم تحل والخاصة بممتلكات تم الاستيلاء عليها بصورة غير قانونية،

فإن ذلك هو الرقم الرسمي الصادر عن وكالة كوسوفو للممتلكات العقارية في الفترة التي كانت تعمل خلالها في إطار بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ولم يتم بعد النظر في المطالبات الـ ٤٠٠٠٠ ولم يتلق مقدموها جوابا. وهذه الأرقام منقولة عن مصادر دولية.

إننا نريد حقا إيجاد سبل للعمل معا. وليست صربيا هي التي تخشى قوة أمن كوسوفو هذه؛ حيث أنها لا يمكن أن تخشى قوة أمن كوسوفو. إن مواطني صربيا الذين يعيشون في الإقليم هم الذين يخشون من قوة أمن كوسوفو؛ وذلك هو موقفهم. ولذلك، فإنني أعتقد أننا بحاجة إلى بذل المزيد في مسعى لإعادة بناء ثقة الأشخاص الذين يعيشون في ظل تلك الظروف منذ عام ١٩٩٩. ومن المحتمل أن يكون سبب عدم ثقتهم في أي من مؤسسات بريشتينا وعدم اتخاذهم أي خطوات تجاه العمل معها ذا صلة بالطريقة التي عوملوا بها في السنوات العشر الماضية.

إننا نريد أن نساعد الجميع. نريد مكافحة الجريمة المنظمة. أعتقد أنه ينبغي بذل جهود إقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة، وفي المقام الأول في إقليم كوسوفو. إنني لا أعلن حقا أي أنباء جديدة بالنسبة لأي أحد هنا في المجلس عندما أقول إن كوسوفو هي ملاذ الجريمة المنظمة، ليس فقط بالنسبة لغرب البلقان ولكن بالنسبة لأوروبا كلها. لا بد من عمل الكثير هناك لمكافحة الجريمة المنظمة. وصربيا تريد العمل مع المجتمع الدولي من أجل كبح الجريمة المنظمة في الإقليم.

أما بعد، أود أن أؤكد على نيتنا العمل بشكل بناء مع الجميع بغية إيجاد حلول للمشاكل العملية على الأرض، من أجل مواطني الإقليم. نحن نساند هذه الملاحظات ونتطلع إلى مستقبل أكثر أملا – مستقبل تصبح فيه كل دول غرب البلقان الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.